مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر - العدد الثاني - (2014) 37 - 78
المعهد العربي للتخطيط

أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية

عزة حجازي*

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية اختبار أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي في عرض وتحليل وضع كل من الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد فى الدول العربية. كما تبنت الدراسة الأسلوب القياسي لتقدير أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية. وقد أوضحت النتائج أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى انخفاض الفساد في حالة توفر بيئة سياسية سليمة، وتؤدى إلى ارتفاع الفساد فى حالة انخفاض الحرية السياسية. ومن ناحية أخرى تؤدى الحرية السياسية إلى انخفاض الفساد فى حالة توفر بيئة اقتصادية جيدة، وتؤدى إلى ارتفاع الفساد فى حالة انخفاض الحرية الاقتصادية. كما أوضحت النتائج معنوية التفاعل فيما بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية فى الحد من الفساد فى الدول العربية.

Impact of Economic and Political Freedom On Corruption in Arab Countries

Azza Hegazy

Abstract

The current study aimed to test the impact of economic and political freedom on corruption in the Arab countries during the years from 2003 to 2012. To achieve the objectives of the study we relied on the analytical method in presenting and analyzing the status of each of economic and political freedom and corruption in the Arab countries. The study also adopted the empirical method to estimate the impact of economic and political freedom on corruption in the Arab countries. The results showed that economic freedom leads to a reduction in corruption case provides a sound political environment, and lead to rising corruption in the case of low political freedom. On the other hand, political freedom leads to reduced corruption in the case provides a good economic environment, and lead to rising corruption in the case of low economic freedom. The results also showed significant interaction between economic freedom and political freedom on the reduction of corruption in the Arab Countries.

*أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان – جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: azza__hegazy@yahoo.com

أولاً: مقدمة

أصبح الفساد من الموضوعات التى تشغل الكثيرين فى الوقت الراهن نظراً لانتشاره فى الكثير من دول العالم. فقد أشارت إحصاءات منظمة الشفافية العالمية لعام 2012 إلى معاناة حوالى 120 دولة (تمثل النسبة 70%) من 171 دولة متقدمة ونامية من ارتفاع مستويات الفساد، وأشارت الاحصاءات أيضا أن الصومال، وكوريا الشمالية، والسودان، وأفغانستان، والعراق، وليبيا، وزيمبابوى تعد الأكثر فساداً.[1] وعلى الصعيد العربى، كَبد الفساد الدول العربية حوالى 300 مليار دولار عام 2012[2]

وقد دفعت هذه الظاهرة المهتمين لدراسة محددات الفساد والتعرف على آثاره فى الكثير من الدول. وعلى الرغم من زخم الأدبيات بإطار نظرى للفساد، إلا أن الدراسات التطبيقية كانت محدودة نظراً لعدم توفر بيانات عن الفساد بسبب سريته وعدم مشروعيته. غير أنه فى السنوات الأخيرة أصدرت بعض المنظمات الدولية بيانات عن الفساد مما سمح بتحليل هذه الظاهرة فى دول العالم ودراسة علاقته ببعض المتغيرات الأخرى التى تؤثر فيه ويؤثر فيها.

فى محاولة للتعرف على محددات الفساد، أكدت بعض الأدبيات أن الحرية الاقتصادية والسياسية محددان للفساد. ويقصد بالحرية الاقتصادية سيادة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية فى إطار محدودية تدخل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية. أما الحرية السياسية فيقصد بها سيادة المنافسة السياسية من خلال إتاحة الحقوق السياسية والمدنية.

وفى إطار الحرية السياسية تعرّض العالم منذ عام 2011 لموجة من الاحتجاجات والتظاهرات غير المسبوقة ضد الأنظمة الاستبدادية المرتبطة بتفشى الفساد. وقد نتج عن هذه التظاهرات التحول من الشكل الاستبدادى للحكم إلى شكل يتميز بالحرية السياسية مثلما حدث فى تونس ومصر. ونتيجة لهذا التصاعد فى التظاهرات، أقدمت بعض الدول العربية مثل المغرب، والجزائر، والكويت، ولبنان، والأردن، وعمان، والبحرين، والعراق على تقديم بعض التنازلات المتعلقة بالحكم الاستبدادى وإتاحة قدر أكبر من الحرية السياسية[3] جنباً إلى جنب الحرية الاقتصادية التى تتمتع بها الدول العربية بدرجات متفاوتة.[4]

من هنا يمكن إثارة عدة تساؤلات تبلور مشكلة الدراسة الحالية وهى: هل توفر الحرية الاقتصادية بمفردها يعتبر كافياً للحد من الفساد فى الدول العربية دون الحاجة لوجود حرية سياسية؟ وهل توفر قدر أكبر من الحرية السياسية يساهم فى الحد من الفساد فى تلك الدول بغض

النظر عن مستوى الحرية الاقتصادية السائدة؟ وهل توفر الحرية الاقتصادية والسياسية معاً يساهم فى الحد من الفساد؟

وفقاً للخلفية السابقة تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلى:

1- تؤدى الحرية الاقتصادية إلى انخفاض الفساد فى حالة وجود مستوى معين من الحرية السياسية.

2- تؤدى الحرية السياسية إلى انخفاض الفساد فى حالة وجود مستوى معين من الحرية الاقتصادية.

3- تؤدى الحرية الاقتصادية والسياسية إلى انخفاض الفساد فى حالة معنوية الأثر التفاعلى فيما بين الحريتين.

وتنبع أهمية الدراسة الحالية من أن أغلب الدول العربية تعانى من ارتفاع مستويات الفساد بها مما يستدعى ضرورة التعرف على محددات الفساد لمحاولة التحكم فيه. وعلى الرغم من توفر مستويات معينة من الحرية الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية، إلا أن دراسة أثر كلا الحريتين على الفساد لم تحظ بالاهتمام فى الدراسات الخاصة بالدول العربية. وقد استدعى ذلك ضرورة دراسة هذا الأثر والاستعانة بما تسفر عنه الدراسة من نتائج فى صياغة بعض المقترحات التى يمكن أن تساهم فى مكافحة الفساد فى الدول العربية.

استناداً على ما سبق، تتمثل أهداف الدراسة فى التوصيف النظرى لكل من الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد، علاوة على التعرف على أوضاع الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية خلال الأعوام[5] من 2003 وحتى 2012، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة. وفى إطار تحقيق أهداف الدراسة تم تبنى المنهج الاستقرائى فى استقراء واقع الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد فى الدول العربية. وبالتالى تم توصيف المتغيرات المتعلقة بمشكلة الدراسة وتجميع البيانات الخاصة بتلك المتغيرات لاستخدامها فى اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة. وفيما يتعلق بأسلوب الدراسة، فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلى فى عرض وتحليل وضع كل من الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد فى الدول العربية. كما تبنت الدراسة الأسلوب القياسى لتقدير أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية. وانقسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء. بعد المقدمة التى شكلت الجزء الأول، تناول الجزء الثانى توصيفاً نظرياً لمفهوم كل من الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية وأثر كلتا الحريتين على الفساد، بالإضافة إلى توضيح مفهوم أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية فى الحد من الفساد. وتم فى الجزء الثالث التطرق لوضع الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية خلال فترة

الدراسة الممتدة من عام 2003 وحتى عام 2012. وتضمن الجزء الرابع من الدراسة نتائج قياس أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية من خلال تطبيق نموذج قياسى. أما الجزء الخامس فاشتمل على خاتمة للدراسة وبعض السياسات المقترحة التى يمكن أن تساهم فى الحد من الفساد فى الدول العربية.

ثانياً: الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية -إطار نظرى

1- مفهوم الفساد، وأنواعه، ومحدداته

أشار (Cobus de Swardt) فى مقولة له أن "الفساد جريمة ضد المجتمع.[6] " والفساد منتشر فى أنحاء العالم بدرجات متفاوتة وتمتد جذوره لتشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وأول صعوبة تواجه دارس الفساد هى تعريفه وكيفية قياسه، وذلك نظراً لتعدد أشكال وأبعاد الفساد.

فقد عرف (Paldam، 2002: 217) على أنه "المكاسب غير القانونية التى يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند تعامل الشخص مع طرف ثالث". وعرف (LaFree and Morris، 2004:603) الفساد على أنه " انتهاك الإدارة الحكومية القواعد الرسمية وغير الرسمية للحصول على مكاسب مباشرة وغير مباشرة من الوظيفة ومنح طرف ثالث خدمات أو موارد كان من الصعب أو المستحيل الحصول عليها". فى حين عرف (Aidt، 2011:15) الفساد على أنه "السلوك الذى يستخدم فيه الموظف العام سلطته لتحقيق منفعة شخصية وبما يتعارض مع قواعد اللُعبة". وعرفت (Jain، 2001:73) الفساد على أنه "سلوك يمارسه العاملون فى الإدارات الحكومية استغلالاً لسلطاتهم من أجل مكاسب شخصية".

استنادا على ما سبق، يلاحظ أن تعريف كل من (Paldam، 2002) و (LaFree and Morris، 2004) كان ضيقا حيث اقتصر الفساد من وجهه نظرهم على وجود ثلاثة أطراف للفساد وبالتالى أُهمل فى التعريفين بعض أشكال الفساد مثل الاختلاس الذى يقتصر على وجود طرفين هما الموكل والوكيل، كما أن (Paldam، 2002) جرم الفساد فى تعريفه بوصفه أنه غير قانونى. أما تعريف كل من (Aidt، 2011) و(Jain، 2001) فقد كان أعم وأشمل لكل أشكال الفساد نظراً لعدم تحديد وجود ثلاثة أطراف كضرورة لوجود الفساد.

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على مفهوم الفساد، إلا أن المفهوم السائد فى أغلب الأدبيات هو الصادر عن منظمة الشفافية العالمية(Transparency International، 2008)

والتى عرفت الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة فى تحقيق مكاسب خاصة". ويتضمن تعريف منظمة الشفافية العالمية للفساد جميع الأنشطة التى يمارسها السياسيون والإداريون والمشرعون للحصول على مكاسب شخصية. وبالتالى يمكن تصنيف الفساد وفقاً للعلاقة بين الحكومة والشعب والتى ترتكز على ثلاثة محاور تتمثل فى علاقة الشعب بالنخب السياسية، والإدارية، والقضائية. ووفقاً لهذه العلاقات توجد ثلاثة أنواع للفساد. النوع الأول هو الفساد السياسى ويشير إلى الفساد الذى تمارسه النخب السياسية بوضع سياسات عامة تخدم مصالحها الشخصية. والنوع الثانى هو الفساد الإدارى ويشير إلى الفساد الذى يمارسه الإداريون عند التعامل مع عامة الشعب. والنوع الثالث هو الفساد التشريعى ويشير إلى حالة تأثر سلوك المشرّع بمجموعات ذات مصالح مما يدفعه لسن تشريعات معينة تؤثر على المجتمع ككل. (Jain، 2001:74)

استناداً على الثلاثة أنواع السابقة للفساد، يمكن التمييز بين بعدين للفساد هما الفساد الكبير Grand corruption والفساد الصغير Petty Corruption. ويقصد بالفساد الكبير ذلك النوع من الفساد الذى تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية ويؤثر بشكل واضح على المجتمع نظراً لتشوه النظام ككل. أما الفساد الصغير فيقصد به الفساد الإدارى الذى يوجد بسبب ضعف الجهاز الإدارى ويشمل الطبقتين الوسطى والدنيا من الإداريين. (Kuloglu، et al.، 2012: 414; USAID، 2005:8) ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف الفساد وفقاً لأشكاله التى تتمثل فى الرشوة، والاختلاس، والاحتيال، والابتزاز، والمحسوبية، والمحاباة، والكسب غير المشروع.[7]

ويرجع ظهور الفساد واستمراره إلى ثلاثة عناصر أساسية. يتمثل العنصر الأول فى السلطة التقديرية Discretionary power حيث يمتلك المسئول الحكومى سلطة تصميم أو إدارة الأنظمة والسياسات بشكل تقديرى. أما العنصر الثانى فهو الريع الاقتصادى Economic rent حيث تسمح السلطة التقديرية بإمكانية الحصول على أو خلق ريع. ويتمثل العنصر الثالث فى المؤسسات الضعيفة Weak institutions حيث يكون لدى المسئول الحكومى إمكانية استغلال السلطة التقديرية فى الحصول على الريع.

توجد وجهتا نظر متعارضتان فى كيفية تفاعل الثلاثة عناصر السابقة. تتمثل وجهة النظر الأولى فى النظرة المؤسسية "Institutional View" التى تؤكد على دور المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والقانونية فى ظهور واستمرار الفساد. أما وجهة النظر الثانية فتتمثل فى نظرة التفاعل الاجتماعى "Social Interactions View" التى تؤكد على أن الفساد هو نتاج عوامل اجتماعية وأن تلك العوامل لها أثر أكبر من العوامل المؤسسية. (Aidt، 2011:16)

وفي إطار وجهتى النظر السابقتين تعددت النظريات والدراسات التى حاولت التعرف على محددات الفساد. فمن خلال النظرة المؤسسية أكد البعض على الجانب السياسى الذى يشمل الحرية السياسية (حقوق سياسية ومدنية) كمحدد للفساد، وركّز البعض على الجانب الاقتصادى الذى يتضمن عناصر اقتصادية مثل الحرية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والتضخم والتفاوت فى توزيع الدخول كمحددات للفساد، فى حين أيد البعض الجانب القانونى بما يتضمنه من حقوق ملكية وفعالية تطبيق القوانين ونزاهة النظام القضائى كمحددات للفساد. ومن خلال نظرة التفاعل الاجتماعى، أثبت المؤيدون وجود أثر للعوامل الاجتماعية مثل التعليم، والدين، والعرق، والتاريخ الاستعمارى على الفساد. وعلى ذلك يتضح أن محددات الفساد متعددة منها جانب الحريات المتمثل فى الحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (Treisman, 2000; Billger and Goel, 2009; Shen and Williamson, 2005)

ولدراسة محددات الفساد بشكل تطبيقى أصدرت بعض المنظمات الدولية بيانات عن الفساد مما سمح بتحليل هذه الظاهرة فى دول العالم. ومن أشهر المنظمات اهتماماً بقياس الفساد:[8] منظمة الشفافية العالمية التى تصدر مؤشر مدركات الفساد، والبنك الدولى الذى يصدر مؤشر السيطرة على الفساد كأحد مؤشرات الحوكمة. وقد أوضحت دراسة (Treisman، 2007: 217) وجود ارتباط قوى بين المؤشرين، وبالتالى يمكن الاعتماد على أحدهما فقط فى الدراسة الحالية، علماً بأن هذين المؤشرين أكثر واقعية ودقة مقارنة بالمؤشرات من مصادر أخرى. (Nur-tegin and Czap , 2012:56)

2- الحرية الاقتصادية والفساد

أشار الاقتصادى والمفكر السياسى Friedrich von Hayek فى كتابه The Road to Serfdom(1944) أن "السيطرة الاقتصادية ليست مجرد السيطرة على قطاع من قطاعات الحياة البشرية للفرد والتى يمكن فصلها عن بقية القطاعات، بل هى السيطرة على وسائل لتحقيق غايات لدى الجميع" وأضاف أن "سيطرة البعض على نشاطنا الاقتصادى معناه سيطرتهم على كل شئ". وفى هذا الصدد، سعت الكثير من الدراسات للتعرف على أشكال السيطرة آخذة فى الاعتبار دراسة مفهوم الحرية الاقتصادية ومكوناتها وما ينتج عنها من آثار. (Qerimi and Sergi, 2012:69)

وتتفق تعريفات الحرية الاقتصادية من حيث الجوهر والمتمثل فى سيادة أسواق خاصة تنافسية، واقتصار دور الدولة على دعم تنافسية الأسواق، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكيات

الخاصة. فقد عرفت مؤسسة Heritage الحرية الاقتصادية على أنها "غياب السلطة أو القيود الحكومية فى إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات واقتصار دور الدولة على ضمان حريات الأفراد". (Miller، and Kim ، 2012:13) أما مؤسسة Fraser فعرفت الحرية الاقتصادية على أنها "الاختيار الشخصى، وحماية الملكية الخاصة، وحرية المبادلات". (Gwartney، et. al. ، 2012:1) كما عرّف (Wu and Davis، 2003: 488) الحرية الاقتصادية على أنها "إجراء الأفراد للمبادلات فى أسواق تنافسية من أجل تحقيق مصلحة شخصية".

وبالرغم من زخم الأدب الاقتصادى (Hunt and Lautzenheiser، 2011:35–40) بنظريات نادت بالحرية الاقتصادية بدايةً من الفكر الطبيعى بإسهامات (1694–1774) François Quesnay والفكر الكلاسيكى بدأً من (1723–1790) Adam Smith ، إلا أن ذلك كان مقتصراً على النظريات وعلى ملاحظة الواقع والتجارب التاريخية دون إجراء دراسات قياسية لعدم توفر بيانات عن الحرية الاقتصادية. غير أنه فى عام 1982 قام Gastil ومساعديه فى Freedom house و Wall Street Journal بمحاولات جادة لتكوين مؤشر يقيس الحرية الاقتصادية باعتباره أحد مكونات مؤشر الحرية. وتبع ذلك مساهمة Scully and Slottje (1991) فى تقديم مؤشر أكثر دقة. وفى منتصف التسعينيات أصدرت مؤسسة[9] Heritage ومؤسسة[10] Fraser مؤشرين عن الحرية الاقتصادية يتم تحديثهما بشكل سنوى وهما من أكثر المؤشرات استخداماً للتعبير عن الحرية الاقتصادية. (Wu and Davis، 2003، 491; Gwartney and Lawson، 2003:406) وبطبيعة الحال، كان لتقديم مؤشر يقيس الحرية الاقتصادية أثر جوهرى على الدراسات التطبيقية المهتمة بهذا الموضوع.

ويغطى كلا المؤشرين جوانب هامة للحرية الاقتصادية تتمثل فى الاعتماد على الأسواق الخاصة فى تخصيص الموارد وحرية التجارة ومحدودية التنظيمات الحكومية بالإضافة إلى قوة واستقلال القضاء فى تطبيق القانون والحفاظ على حقوق الملكية. ويتميز مؤشر Heritage Foundation باعتماده على بيانات ومتغيرات فى تكوينه أكثر من مؤشر Fraser، وبالتالى فهو أكثر دقة بالإضافة إلى أنه يغطى عدداً أكبر من الدول. (Gwartney، et al. ، 2012:4; Miller and Kim، 2012:viii) ولذلك تم استخدام هذا المؤشر فى الدراسة الحالية مع العلم أن الدول تأخذ نفس ترتيب الحرية الاقتصادية فى كلا المؤشرين مع وجود تباين بسيط وارتفاع الارتباط بينهما. (Qerimi and Sergi، 2012:83)

يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage من عشر مكونات[11] تصنف فى أربع محاور أساسية ولكل منها أثر على الفساد وذلك كما يتضح فيما يلى.

حجم الدولة والفساد يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيارات الأفراد فى تخصيص الموارد. ويقاس حجم الدولة من خلال الحرية المالية والإنفاق الحكومى. وتعكس الحرية المالية مقدار الحرية المسموح بها للأفراد والمشروعات للتحكم فى دخولهم وثرواتهم. ويعبر عن الحرية المالية بالعبء الضريبى المفروض بواسطة الحكومة على كل من الأفراد والمشروعات. وكلما زاد العبء الضريبى انخفضت حرية الأفراد والمشروعات فى الاحتفاظ بمكتسباتهما وبالتالى انخفاض الحرية الاقتصادية. وغالبا ما يؤدى انخفاض الحرية المالية المتمثلة فى ارتفاع العبء الضريبى إلى ارتفاع مستوى الفساد حيث يُفسح المجال أمام الإداريين المسئولين عن جمع الضرائب للحصول على رشاوى مقابل تخفيض العبء الضريبى على الممولين. (Gurgur and Shah، 2005:8) أما الإنفاق الحكومى فيعكس دور الدولة وحجم نشاطها، وكلما زاد حجم الإنفاق الحكومى وإحلاله محل الإنفاق العائلى والاستثمارى انخفضت الحرية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومى يوفر الأمن والاستثمارات فى البنية الأساسية إلا أن أى إنفاق حكومى غالباً ما يؤدى إلى إزاحة القطاع الخاص وفشل نظام السوق وعدم كفاءة تخصيص الموارد. (Kotera، et al.، 2012:2340) علاوة على ذلك فإن ممارسة الحكومة للسلطات الاحتكارية فى تقديم العديد من الخدمات من خلال زيادة الإنفاق الحكومى يفسح المجال أمام العاملين بالحكومة لفرص البحث عن ريع ومن ثم ارتفاع مستوى الفساد. (Goel and Korhonen, 2011: 112)

بناءاً على ما سبق، يتضح أن اتساع حجم الدولة من خلال زيادة التنظيمات الحكومية يعكس انخفاض الحرية الاقتصادية ويؤدى إلى زيادة سلطة بعض موظفى الحكومة مما يسهم فى إتاحة الفرصة لأنشطة الفساد. ويمكن توضيح علاقة التنظيمات الحكومية بالفساد من خلال نموذج الرئيسى- الوكيل- العميل principal-agent-client model حيث أن الحكومة (الرئيسى) تضع القواعد التى تنظم العلاقة بين الإدارات الحكومية (الوكيل) والأفراد أو المشروعات (العميل). فالحكومة تمنح الإدارات الحكومية قدراً من الحريات والسلطات والمعلومات لتحقيق مصلحة الحكومة وتطبيق القواعد. وغالبا ما يفسح هذا الوضع المجال للفساد أمام الموظفين فى الإدارات الحكومية فى تعاملهم مع الأفراد والمشروعات[12]. (Apergis, et al., 2012:215-216) وعلى الرغم من الأثر السالب لحجم الدولة على الفساد، إلا أنه على الجانب الآخر يساهم اتساع حجم الدولة فى وجود ميزانيات منظمة مما يسمح بعملية المحاسبة وبالتالى إمكانية الحد من الفساد.[13]

سيادة القانون والفساد: تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة فى الأسواق التى لن تتحقق إلا بسيادة القانون. وتشمل سيادة القانون كل من حقوق الملكية والحرية من الفساد freedom from corruption . وتعتبر حقوق الملكية المتمثلة فى حماية الأفراد والممتلكات عنصر جوهرى من عناصر الحرية الاقتصادية. ويتوقف مقدار حقوق الملكية على قدرة قوانين الدولة على حماية الملكيات الخاصة وتفعيل القوانين واستقلال القضاء ونزاهته وعدالته. (Mihaela and Claudia، 2011:48) وبوجه عام يختلف النظام القانونى فيما بين الدول فى مقدار حماية حقوق الملكية، والحق فى لجوء المتضرر من الفساد للقضاء، بالإضافة إلى الاختلاف فى أهداف القوانين وصياغتها وفى الممارسات التى تحكم كيفية تفعيل القوانين. (Treisman، 2000: 403) وتؤدى قدرة النظام القانونى على حماية حقوق الملكية الناتجة عن العقود إلى تحسن جودة المؤسسات ومن ثم إمكانية الحد من الفساد.[14] أما فى حالة فشل النظام القانونى فى توفير قوة سريان العقود فسوف ينعكس ذلك بالسلب على النشاط فى السوق الحر وعلى مستويات الفساد بالارتفاع. (Pieroni and d'Agostino, 2010:12)

أما بالنسبة للفساد فهو يؤثر على الحرية الاقتصادية من خلال إشاعة عدم الأمان وعدم التأكد فى العلاقات الاقتصادية. ويوجد ارتباط مباشر بين زيادة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وحجم الفساد. فزيادة التنظيمات الحكومية غالبا ما تخلق فرص أكبر للرشاوى والابتزاز بالإضافة إلى ظهور الأسواق غير المنظمة. فعلى سبيل المثال، ينتج عن فرض قيود على الواردات ظهور سوق سوداء للواردات ومن ثم إمكانية زيادة حجم الفساد. وبالتالى فإن أفضل أسلوب للحرية من الفساد يكون من خلال سيادة القانون والحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بتوفير الحرية الاقتصادية. (Miller and Kim, 2012)

الكفاءة التنظيمية والفساد: تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية الأعمال، وحرية العمل، والحرية النقدية. ويقصد بحرية الأعمال الحرية فى تأسيس وتشغيل وإيقاف مشروع ما بدون عوائق أو تدخل من الحكومة وفقاً للإجراءات التنظيمية. وتختلف هذه الإجراءات فيما بين الدول حيث أن زيادة الإجراءات المرتبطة بالجهات الحكومية البيروقراطية تؤدى إلى احتمال زيادة مستوى الفساد. (Ahlin and Pang, 2008:418) أما حرية العمل فتهتم بالجوانب القانونية والتنظيمية التى تدعم حرية سوق العمل فى الدولة وذلك من خلال تفعيل آليات السوق. (Mihaela, H., Claudia, O., 2011:48) وتشمل حرية العمل جانبىّ عرض العمل والطلب عليه فى السوق.

فالفرد حر فى عرض عمله من خلال اختيار نوعية العمل وعدد ساعات العمل والأجر، والمنشأة حرة فى طلب العمل من خلال حرية تحديد الأجر والتعاقد مع العمالة أو الاستغناء عنها. وتساهم آلية حرية العمل فى زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو وسيادة الأجر التوازنى فى سوق العمل ومن ثم انخفاض معدل البطالة[15]. أما تدخل الحكومة من خلال قيود الأجور، أو عدد ساعات العمل، أو بعض الضمانات فيؤدى إلى تشويه أداء سوق العمل ومن ثم إمكانية ارتفاع مستوى الفساد. وبالنسبة للحرية النقدية فتضمن استقرار العملة والأسعار فى السوق، فاستقرار الأسعار بدون أى تدخل حكومى يعتبر وضع أمثل للحرية الاقتصادية. أما التدخل فى تحديد الأسعار فيشوه السوق مما يؤدى إلى زيادة الفساد[16]. (Miller and Kim, 2012) استناداً على ما سبق فإن انخفاض الكفاءة التنظيمية الناتجة عن زيادة التدخل الحكومى غالبا ما يؤدى إلى زيادة فرص أنشطة الفساد. (Shen and Williamson, 2005:331)

الأسواق المفتوحة والفساد: يضم مكون الأسواق المفتوحة كل من حرية التجارة، وحرية الاستثمار، وحرية التمويل. وتعكس حرية التجارة مقدار انفتاح الدولة على الدول الأخرى وبالتالى التعامل كبائع أو كمشترى فى الأسواق العالمية. ويحد من حرية التجارة وجود تنظيمات حكومية كمية أو إدارية والتى غالبا ما تؤدى إلى ارتفاع مستوى الفساد. فعلى سبيل المثال، يؤدى الاقتصار على عدد ثابت من تراخيص الاستيراد إلى تنافس المشروعات عليها مما ينتج عنه بعض أشكال الفساد. كما أن وجود عوائق وقيود على التجارة تؤدى إلى ندرة بعض السلع وارتفاع أسعارها وتوجيه بعض من هذا المكسب للفئة البيروقراطية الفاسدة. (Pieroni and D'Agostino , 2010:21; Serra 2006:233). وعلى الجانب الآخر، غالبا ما ينتج عن حرية التجارة انخفاض الفساد نظراً لأن إتاحة المجال للمنافسة الأجنبية فى السوق المحلى يقلل من الأرباح الاحتكارية التى كان يحصل عليها المنتجين المحليين ومن ثم تقل رغبتهم فى دفع الرشاوى. غير أن حرية التجارة يمكن أن تؤدى إلى زيادة فرص الفساد، فزيادة المنافسة وانخفاض أرباح المنتجين تتسبب فى انخفاض المدفوعات للإداريين مما يدفعهم إلى البحث عن مصدر دخل من خلال الفساد (Ades and Di Tella ,1999:985). وأشار (Treisman, 2000: 450) إلى أن تحرير التجارة يجب أن يكون على نطاق واسع من أجل تخفيض الفساد فى حين يمكن أن تؤدى محدودية الإصلاحات المرتبطة بالتجارة إلى زيادة الفساد.

أما حرية الاستثمار فيُقصد بها غياب القيود على تدفق رأس المال الاستثمارى ومن ثم إمكانية تحويل الأفراد والمشروعات لمواردهم بين الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة أو خارجها (Mihaela and Claudia, 2011:48). ولحرية الاستثمار دور فى تعظيم الفرص الاستثمارية

وتحفيز النشاط الاقتصادى وخلق فرص للعمل وزيادة الابتكار والمنافسة مما ينعكس إيجاباً على المجتمع ككل.[17] وتتصف حرية الاستثمار بالشفافية والمساواة مما يدعم كل المشروعات العاملة فى البيئة الاستثمارية دون تمييز لصالح المشروعات الكبيرة أو الإستراتيجية. غير أن وضع قيود على التحركات الرأسمالية، سوء المحلية أو الدولية، يؤثر بالسلب على تخصيص الموارد وتدفقات رؤوس الأموال والإنتاجية وعلى مستوى الفساد بالارتفاع. (Miller and Kim، 2012:18)

وبالنسبة لحرية التمويل فيقصد به استقلال القطاع المالى عن التدخل الحكومى.[18] وتشجع حرية التمويل على التنافس لتوفير خدمات الوساطة المالية المحلية والأجنبية بشكل كفء ومن ثم انخفاض مستوى الفساد. (Mihaela and Claudia, 2011:48) أما القيود التمويلية فتؤدى إلى زيادة أشكال الفساد بواسطة المشروعات للحصول على جزء من التمويل المحدود وذلك على الرغم من أن مدفوعات الفساد تعتبر تكلفة بالنسبة للمشروعات. كما يدفع هذا الوضع المشروعات لزيادة أصولها السائلة لتمويل عمليات الفساد. (Ahlin and Jiaren, 2008:418)

استناداً على ما سبق يتضح تباين أثر مكونات الحرية الاقتصادية على الفساد، فالبعض رأى أن الأثر طردى والبعض الآخر رأى أن الأثر عكسى ولكل منهما مبرراته. والجدير بالذكر، أن أثر الحرية الاقتصادية على الفساد يتوقف على أثر كل مكون من مكونات الحرية الاقتصادية على الفساد. لذلك اهتمت بعض الأدبيات الاقتصادية بدراسة أثر متغير الحرية الاقتصادية على الفساد دون تصنيف مكوناته[19]. وفى هذا الصدد أشارت دراسة (Billger and Goel، 2009: 300) إلى أن إحلال آلية السوق محل السلع والخدمات العامة يؤدى إلى الحد من وطأة سلوك البحث عن ريع rent seeking بواسطة موظفى الحكومة ومن ثم الحد من الفساد. غير أن توفير الحرية الاقتصادية يمكن أن يؤدى إلى زيادة الفساد وذلك وفقاً لوضع الدولة فى مسار التنمية ولمستوى الفساد السائد فى الدولة. ففى المراحل الأولى للتنمية غالبا ما يزيد مستوى الفساد نتيجة لضعف مؤسسات الدولة وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة التفاوت فى الدخول. ومن ناحية أخرى كلما كان مستوى الفساد مرتفعاً فى الدولة، كلما أدت زيادة الحرية الاقتصادية إلى زيادة الفساد.[20] كما أشارت دراسة (Kuma, A., 2011:16) إلى أن توفير الحرية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الفساد نظراً لما يقوم به المنتجين من ممارسات لضمان مكانة جيدة فى الأسواق. ويعتبر هذا الرأى تدعيم لرأى Marx الذى ينص على أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى القضاء عليها وذلك من خلال تمكن قلة من السيطرة على قدر كبير من الموارد.

3- الحرية السياسية والفساد

يتمثل جوهر الحرية السياسية فى عدم تدخل الدولة فى سيادة الفرد من خلال الإكراه، وبالتالى فإن الفرد فى المجتمع الحر هو مصدر السلطات وهو الذى يسيطر على الدولة. (Saha and Campbell, 2007:7) ومن أجل التعرف على مستوى الحرية السياسية يصدر بيت الحرية freedom house تقريرا سنوياً يشمل تقيماً عن الحرية التى يتمتع بها الأفراد على مستوى العالم[21]والتى تشمل كل من الحقوق السياسية والمدنية (2012) .Puddington, A . وتتيح الحقوق السياسية حرية المشاركة الانتخابية، ووجود نظام انتخابى نزيه وحر، بالإضافة إلى مسؤولية الدولة فيما يخص الشفافية والفساد والمصداقية والحرية الاقتصادية. فى حين تتيح الحقوق المدنية حرية التعبير والعقيدة وحق التأسيس والمشاركة فى المنظمات المدنية والنقابات والندوات، ووجود نظام قانونى عادل وفعال، بالإضافة إلى الحقوق الشخصية الخاصة مثل حق التملك والعمل والسفر والنشاط الاقتصادى.[22]

وبالنسبة للعلاقة بين الفساد والحرية السياسية، أشار الكاتب السياسى الانجليزى Sir John Dalberg–Acton (1834–1902) فى مقولته الشهيرة حول الفساد "أن السلطة تميل إلى الفساد، وأن السلطة المطلقة تميل إلى الفساد المطلق". (Werlin, 2007:359–360) ويتسم الحكم فى بعض الدول بالاستبداد حيث تحتكر نخبة صغيرة السلطة مما ينتج عنها بعض أشكال الفساد. (Saha and Campbell, 2007:6) وهناك دول أخرى يتسم الحكم فيها بالديمقراطية والتى توفر حرية سياسية قادرة على الحد من الفساد من خلال الحقوق السياسية والمدنية. (Shen and Williamson, 2005:329)

ويوضح نموذج الحكومة– الوكيل– العميل (principal–agent–client model) العلاقة بين الحرية السياسية والفساد. فعدم كمال المعلومات بالنسبة للعميل يفسح المجال أمام المسئول الحكومى (الوكيل) للقيام بأنشطة فساد. أما سيادة الحرية السياسية بما تتيحه من حرية انتقال المعلومات والشفافية وإجراء انتخابات حرة ونزيه تساهم فى الحد من الفساد. ومن ناحية أخرى فإن الحقوق المدنية بما تتضمنه من حرية الإعلام والتعبير تساهم فى الحد من الفساد من خلال فضح أنشطة الفساد. (Nur–tegin and Czap, 2012:53) . علاوة على ذلك تساهم الحرية السياسية فى تحقيق آثار غير مباشرة متمثلة فى ارتفاع الأجور فى القطاع الحكومى، (Nur–tegin and Czap, 2012:53) مما يدفع المسئول الحكومى بالعمل على الحفاظ على

منصبه دون الوقوع فى أى عمليات فساد لأن الاستغناء عنه يفقده العائد المرتفع الذى كان يحصل عليه. هذا بالإضافة إلى أن أى عائد إضافى مصدره عمليات الفساد يمكن أن يكون غير مشجع بسبب انخفاض المنفعة الحدية من الدخل المرتفع. (Pellegrini, 2011:37) وعلى الرغم من تعدد مبررات الأثر العكسى للحرية السياسة على الفساد، إلا أن البعض رأى أن اتجاه الأثر يكون طردياً. وبرروا رأيهم بانعدام الاستقرار السياسى فى المراحل الأولى لتطبيق الحرية السياسية وبالتالى قصر مدة تولى السلطة وانخفاض نفوذ السياسيين مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الفساد. (Campante, et al., 2009:43)

استناداً على ما سبق يتضح تباين أثر الحرية السياسية على الفساد. وللتعرف بشكل أعمق على أثر الحرية السياسية على الفساد، سيتم فيما يلى تناول مكونىّ الحرية السياسية، وهما الحقوق السياسية والمدنية، وأثر كل منهما على الفساد.

يقصد بالحقوق السياسية إعطاء الفرد الحق فى المشاركة فى الحياة السياسية دون تدخل من الدولة. حيث تتيح الحقوق السياسية حرية المشاركة الانتخابية، ووجود نظام انتخابى نزيه وحر، بالإضافة إلى مسؤولية الدولة فيما يخص الشفافية والفساد والمصداقية والحرية الاقتصادية. وينتج عن الحقوق السياسية عدم تركز السلطة بسبب دخول أطراف جديدة ومتنوعة فى الحياة السياسية والحياة العامة، وهذا يؤدى بدوره إلى صعوبة ممارسة الفساد وصعوبة إخفائه(Saha and Campbell، 2007:6). فالعاملون بالحكومة لا يدخلون فى عمليات فساد لإعادة انتخابهم، كما أن استمرار تغيير موظفى الدولة من مناصبهم يجعل العميل على غير دراية بالشخص الفاسد الذى يقبل الرشوى. (Nur-tegin and Czap, 2012:53) وعلى الرغم من مزايا الحرية السياسية فى الحد من الفساد، إلا أنها يمكن أن تكون دافعاً للفساد وذلك لحاجة رجال السياسة إلى تمويل المنافسات الانتخابية. (Nur-tegin and Czap, 2012:53) هذا بالإضافة إلى أن البدء فى إفساح المجال للحقوق السياسية غالباً ما يؤدى إلى ظهور ما يعرف بالفساد اللامركزى، حيث تتحول السلطة الاحتكارية من يد قلة إلى عدد كبير مما يسهم فى زيادة معدل الرشاوى التى يتقاضاها كل مسئول حكومى. (Pellegrini, 2011:35) غير أن تطبيق الحرية السياسية لفترات طويلة يساهم فى تطوير كل من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والقانونية، بالإضافة إلى زيادة الشفافية ودرجة المحاسبة مما يزيد من إمكانية اكتشاف أنشطة الفساد. (Saha and Campbell, 2007:6-8) وعلى ذلك فإن أثر الحقوق السياسية على الفساد غير محدد. فالبعض يرى أن الأثر عكسى،[23] والبعض يرى أن الأثر طردى،[24] والبعض يرى أن اتجاه الأثر يتغير حيث يزيد الفساد فى بداية إتاحة الحقوق السياسية ثم يبدأ فى الانخفاض بعد ذلك نتيجة لاستمرار

سيادة الحقوق السياسية ونموها بشكل كبير.[25]

وعلى الرغم من أن الحقوق السياسية تجعل الشعب مصدر سلطات موظفى الحكومة، إلا أن زيادة الحقوق السياسية غالباً ما تؤدى إلى ظهور جماعات مصالح قوية تتنافس على السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتهدف إلى استخدام جهاز الدولة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. لذلك يستلزم مع سيادة الحقوق السياسية أن يتم استكمالها من خلال توفير الحقوق المدنية. ويقصد بالحقوق المدنية إعطاء الفرد الحق فى المشاركة فى الأنشطة المجتمعية دون تدخل من الدولة. (Themudo, 2013:68)وتتيح الحقوق المدنية إمكانية وجود مؤسسات مستقلة مثل منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام والقضاء والتى تتميز بالنشاط والفعالية والقدرة على تنفيذ القانون مما يساهم فى اكتشاف العناصر المتورطة فى الفساد ومعاقبتها. (Saha and Campbell, 2007:8; Themudo, 2013:68)

ويقصد بالمجتمع المدنى المنظمات والشبكات غير الرسمية التى ينضم إليها الأفراد بشكل اختيارى من أجل تقديم خدمات عامة وتكون همزة الوصل بين الأفراد والدولة والسوق. وتساهم هذه المنظمات فى الحد من الفساد من خلال رصد سلوك الحكومة والعاملين بها والذى يصعب ملاحظته بشكل كامل بواسطة المواطنين، هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على زيادة وعى المواطنين وتعريفهم بأشكال الفساد وكيفية مواجهته. (Themudo, 2013:63–67)

وقد أكدت (USAID، 2005:32) فى إستراتيجيتها لمكافحة الفساد على دور منظمات المجتمع المدنى فى خلق ضغوط إصلاحية لمناهضة الفساد بشكل مستدام. واستناداً لذلك اشتركت الكثير من منظمات المجتمع المدنى لتنسيق الجهود لمحاربة الفساد فى الكثير من الدول منها مصر، والأردن، وعمان، وسوريا، والعراق، وكينيا، وأندونيسيا، والهند، والجزائر وذلك فى النصف الأول من عام 2013. (Themudo, 2013:64)

وعلى الرغم من دور منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد،[26] إلا أن البعض تشكك فى هذا الدور ورأى أنها توفر مناخاً ملائماً لزيادة الفساد. فمنظمات المجتمع المدنى تتصف ببعض الخصائص التى تعيق الكشف عن سلوك الفساد، ومن هذه الخصائص محدودية التمويل ومحدودية القدرة على المحاسبة العامة بالإضافة إلى العمل فى بيئة تفرض عليها الصمت على بعض أشكال الفساد. ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدنى شريك فى منظومة الفساد لما تتمتع به من ثقة الجهات المانحة والمحليات، بالإضافة إلى الحصول على مزايا ضريبية وضم شخصيات ذات سلطة فى مجالس إدارتها.

وفيما يتعلق بحرية واستقلال الإعلام، فيقصد بها قدرة الصحفيين ووسائل الأعلام المرئية والمسموعة على طرح آرائهم بحرية بدون تدخل من الدولة. وبطبيعة الحال يساهم الإعلام الحر فى رفع مستوى الوعى العام ورصد مواقع الفساد وأسبابه وآثاره، مما يساهم فى شفافية القطاع الحكومى وبالتالى إمكانية المحاسبة الحكومية ومن ثم الحد من الفساد[27]، (Themudo, 2013: 64–67) وذلك على عكس الإعلام المقيّد أو المملوك للدولة والذى لا يساهم فى الكشف عن حالات الفساد. (Tumber, and Waisbord, 2004:1035)

وبالنسبة لاستقلال القضاء فيتحقق من خلال تحقيق سيادة القانون. ويقصد بسيادة القانون مساءلة كل الأفراد والمؤسسات والكيانات الخاصة والعامة بما فيها الحكومة نفسها أمام القانون. ويتطلب تحقيق سيادة القانون توفر العدالة والمساءلة أمام القانون، ووجود مقاييس لضمان الالتزام بسيادة القانون، والمساواة فى تطبيق القانون، وفصل السلطات، والثقة فى القضاء واستقلاله، بالإضافة إلى الشفافية القانونية. وبطبيعة الحال، يساهم سيادة القانون بما يحققه من شفافية، ومحاسبة، وعدالة، وضمان الحقوق الخاصة فى الحد من الفساد. (Brand, 2006:5)

4- أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد

فرقت الأدبيات القديمة بين الاقتصاد والسياسة، حيث كان ينظر إلى حرية الفرد على أنها مشكلة سياسية فى حين كان ينظر إلى رفاهة الفرد على أنها مشكلة اقتصادية. إلا أن الاقتصادى (Friedman, 2009:7–8) فى كتابه[28] Capitalism and Freedom أكد على وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، فالمجتمعات التى تطبق النظم الاشتراكية لا يمكن أن تكون ديمقراطية بمجرد ضمانها لحريات الأفراد. ورأى Friedman أن التنظيمات الاقتصادية تلعب دوراً مزدوجاً فى تحقيق حرية المجتمع. فمن ناحية تعتبر الحرية الاقتصادية أحد مكونات الحرية بمفهومها الواسع، ومن ناحية أخرى تعتبر إحدى الوسائل لتحقيق الحرية السياسية وذلك من خلال فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية بتطبيق الرأسمالية. وعليه فهناك تداخل بين الحرية الاقتصادية والسياسية كما أنهما جزء من حرية الفرد. فالحقوق السياسية تعطى الناخبين حرية اختيار مرشح معين، ووجود منافسة بين المرشحين تعكس حرية الدخول والتعبير وسيادة القانون وهى إحدى دعائم الحرية المدنية. والحق فى الحصول على محاكمات عادلة وحماية الأفراد والممتلكات يعكس سيادة القانون. وعلى ذلك فإن دعائم الحرية الاقتصادية هى نفسها دعائم الحرية السياسية بما تشمله من حقوق سياسية ومدنية. (Gwartney and Lawson، 2003: 409) وبالتالى فإن الحرية الاقتصادية والسياسية متداخلتان ويتفاعلان فيما بينهما لذلك يجب أخذهما فى الاعتبار معاً عند دراسة محددات الفساد.

بالانتقال من المستوى النظرى إلى المستوى التطبيقى، يتضح من نتائج الكثير من الدراسات وجود أثر عكسى لكل من الحرية الاقتصادية[29] والحرية السياسية[30] على الفساد. إلا أن تلك الدراسات تناولت أثر كل متغير بشكل منفصل دون دراسة أثر تفاعل الحريتين على الفساد. غير أن دراسة أثر التفاعل فيما بين الحريتين يعتبر ضروريا نظراً لأن دول مثل هونج كونج وسنغافورة تتصف بانخفاض مستوى الديمقراطية والحرية السياسية وفى نفس الوقت ينخفض مستوى الفساد وذلك على الرغم من ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية فى الدولتين. وعلى الجانب الآخر، فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الديمقراطية والحرية السياسية فى الهند، إلا أن مستوى الحرية الاقتصادية منخفض ومستوى الفساد مرتفع جداً بها. (Saha، et al.، 2007:16; Saha and Campbell، 2009:173) بناءاً على ذلك، يستلزم الأمر دراسة أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد وهذا هو محور اهتمام الجزء التالى.[31]

ثالثاً: الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية

للتعرف على وضع الفساد فى الدول العربية[32] خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012، تم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index الصادر عن منظمة الشفافية العالمية. وقبل عام 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً). ومنذ عام 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً). ولغرض التحليل تم إعادة تبويب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث يعكس الصفر (أقل فساداً) والعشرة (أعلى فساداً). ومن أجل مقارنة مستوى الفساد فى الدول العربية خلال فترة الدراسة تم تقسيم[33] مؤشر مدركات الفساد إلى ثلاث مجموعات، المجموعة (1) تتراوح بين 0– 3.33 وتمثل المجموعة منخفضة الفساد، والمجموعة (2) تتراوح بين 3.34 – 6.66 وتمثل المجموعة متوسطة الفساد، والمجموعة (3) تتراوح بين 6.67 – 10 وتمثل المجموعة مرتفعة الفساد. وبعد حساب متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة من الدول العربية خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012 وفقاً للبيانات فى الجدول رقم (1) بالملحق، تم تبويب الدول فى ثلاث مجموعات وترتيبهم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً وذلك كما هو واضح فى الجدول رقم (2) بالملحق.

يلاحظ من الجدول رقم (2) بالملحق أن أكثر الدول العربية فساداً (المجموعة 3) هى الصومال، والأقل منها العراق، ثم السودان، وليبيا، واليمن، ويليها جزر القمر، وموريتانيا،

وسوريا، ولبنان، ثم الجزائر، وجيبوتى، ومصر. أما الدول متوسطة الفساد (المجموعة 2) فهى المغرب، والأقل منها فى مستوى الفساد السعودية، ثم تونس، والكويت، والأردن، ويليها البحرين، وعمان، والإمارات ثم قطر. وبالنسبة للمجموعة (1) التى تمثل الفساد المنخفض، فلا يوجد بها أى دولة عربية مما يعنى أن الدول العربية تعانى من فساد متوسط أو مرتفع.

وعلى الرغم من أن تصنيف الدول العربية فى الجدول رقم (2) أعطى لنا صورة عن الفساد فى شكل متوسطات، إلا أنه بتتبع مؤشر مدركات الفساد لكل دولة بشكل سنوى خلال فترة الدراسة فى الجدول رقم (1) لوحظ أن الفساد يتقلب بين الزيادة والنقصان، وأن دول انتقلت من مجموعة إلى أخرى فى بعض السنوات وذلك كما هو واضح من الجدولين (3) و(4) بالملحق. فبقياس الانحراف المعيارى لمؤشر مدركات الفساد لكل دولة على حدة اتضح انخفاضه فى العديد من الدول العربية مثل المغرب، واليمن، ومصر، وجزر القمر مما يعكس استقرار ومحدودية تقلب الفساد فى هذه الدول. وعلى الجانب الآخر سجل الانحراف المعيارى قيماً مرتفعة فى قطر، وعمان، والسعودية، والإمارات مما يشير إلى تقلب وعدم استقرار الفساد فى تلك الدول. وبشكل عام، اتسم الفساد فى أغلب الدول بمحدودية التقلب حيث بلغ متوسط الانحراف المعيارى للدول العربية ككل حوالى 0.37.

وللتعرف على أثر تقلب أو استقرار الفساد على قيمة المؤشر الخاص بكل دولة، تم دراسة تغير الفساد من سنة لأخرى فى كل دولة على حده. ويوضح الجدول رقم (4) بالملحق الدول التى انتقلت من مجموعة إلى أخرى خلال الأعوام 2003–2012 وعدد مرات واتجاه انتقالها. ويتضح من الجدول أن الدول التى تحسن وضعها وانخفض مستوى الفساد بها وانتقلت من المجموعة (3) الأكثر فساداً إلى المجموعة (2) متوسطة الفساد دولة لبنان (2005–2006) والمغرب (2006–2007) وجيبوتى (2011–2012). كما انتقلت كل من قطر (2008–2009) والإمارات (2010–2011) من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (1) منخفضة الفساد. ومن ناحية أخرى تدهور وضع كل من سوريا (2005–2006) ولبنان (2006–2007) وارتفع مستوى الفساد بهما، حيث انتقلت الدولتان من المجموعة (2) متوسطة الفساد إلى المجموعة (3) مرتفعة الفساد. وبينما انتقلت بعض الدول فيما بين المجموعات بالتحسن أو بالتدهور استمرت دول أخرى فى نفس المجموعة على الرغم من ارتفاع أو انخفاض مستوى الفساد بها. حيث استمرت عمان، والبحرين، والأردن، والكويت، وتونس، والسعودية فى المجموعة (2) متوسطة الفساد، واستمرت مصر، والجزائر، وموريتانيا، وجزر القمر، واليمن، وليبيا، والسودان، والعراق والصومال فى المجموعة (3) مرتفعة الفساد.

ومن أجل التعرف على مستوى الحرية الاقتصادية والسياسية التى تتمتع بها الدول العربية، تم تقسيم كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والسياسية لثلاث مجموعات تتسق مع تقسيم مجموعات مؤشر مدركات الفساد فى الجزء السابق. تتراوح المجموعة (1) بين 0– 3.33 وتمثل الحرية الاقتصادية والسياسية الأقل، وتتراوح المجموعة (2) بين 3.34 – 6.66 وتمثل الحرية المتوسطة، وتتراوح المجموعة (3) بين 6.67 – 10 وتمثل المجموعة الأكثر ممارسة للحرية الاقتصادية والسياسية. ويشمل الجدول رقم (5) متوسط مؤشر مدركات الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية لكل الدول العربية. والهدف من الجدول هو التعرف على وضع الفساد والحرية الاقتصادية والسياسية لكل دولة عربية فى شكل متوسطات خلال الأعوام من 2003 وحتى 2012 .

يلاحظ من الجدول رقم (5) بالملحق أن أكثر الدول العربية تمتعاً بالحرية الاقتصادية هى البحرين وعمان حيث ينتميان للمجموعة (3)، وتبلغ قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية 7.42 فى البحرين بينما تبلغ القيمة6.67 فى عمان. ويرجع ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية فى البحرين إلى زيادة كل من الحرية المالية والنقدية بالإضافة إلى حرية العمل والتجارة والاستثمار والتمويل. كما يرجع ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية فى عمان إلى زيادة كل من الحرية المالية والنقدية، وحرية العمل، وحرية التجارة[34]. أما بقية الدول العربية فتنتمى إلى المجموعة (2) حيث مستوى الحرية الاقتصادية متوسط. وأكثر الدول العربية تمتعاً بالحرية الاقتصادية فى المجموعة (2) هى الإمارات، ويليها الأردن، وقطر، والكويت، أما أقل الدول العربية من حيث الحرية الاقتصادية فهى ليبيا (3.66)، وجزر القمر (4.44)، وسوريا (4.78). كما يلاحظ من الجدول عدم وجود أى دولة فى المجموعة (1) وهذا يعنى أن الحرية الاقتصادية غير مقيدة فى الدول العربية. وبتتبع شكل العلاقة فيما بين الحرية الاقتصادية والفساد فى الجدول، يلاحظ أن بعض الدول العربية التى لديها حرية اقتصادية أكبر (البحرين، عمان، قطر، الإمارات، الكويت، والأردن) تتسم بانخفاض مستوى الفساد بها.

وفيما يتعلق بالحرية السياسية، يتضح من الجدول رقم (5) بالملحق عدم انتماء أى دولة عربية إلى المجموعة (3) مما يعنى عدم تمتع أى دولة عربية بحرية سياسية مرتفعة خلال السنوات 2003–2012. ويلاحظ من الجدول أن أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية سياسية دولة جزر القمر حيث يبلغ متوسط قيمة مؤشر الحرية السياسية بها 4.43 (مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه القيمة منخفضة بشكل مطلق). ويلى جزر القمر فى الحرية السياسية كل من الكويت (3.86)، والمغرب (3.43). وتنتمى الثلاثة دول إلى المجموعة (2) حيث الحرية السياسية متوسطة. أما بقية الدول

العربية فتقع فى المجموعة (1) نظراً لانخفاض مستوى الحرية السياسية بها ليصل إلى الصفر فى السودان حيث غياب الحرية السياسية. وأكثر الدول العربية معاناة من تقييد الحرية السياسية – بعد السودان– دولة ليبيا (0.07)، ثم الصومال (0.29)، وسوريا (0.36)، والسعودية (0.43). وبتتبع شكل العلاقة فيما بين الحرية السياسية والفساد فى الجدول يلاحظ انخفاض مستوى الحرية السياسية ومستوى الفساد فى كل من الإمارات، وقطر، وعمان، والبحرين. وعلى الجانب الآخر، سجل مستوى الحرية السياسية قيماً متوسطة فى كل من المغرب، والكويت وجزر القمر، فى حين سجل الفساد قيماً متوسطة أو مرتفعة. أما بقية الدول العربية فينخفض مستوى الحرية السياسية بها بينما سجل مستوى الفساد قيما متوسطة أو مرتفعة.

وبتتبع العلاقة فيما بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية والفساد فى الجدول رقم (5) بالملحق، نجد أن جزر القمر هى أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية سياسية وأقل الدول تمتعاً بحرية اقتصادية ومن أكثر الدول العربية معاناة من الفساد. أما البحرين فهى أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية اقتصادية وفى نفس الوقت ينخفض مستوى الحرية السياسية والفساد بها. فى حين نجد أن قطر هى أقل الدول العربية معاناة من الفساد، وفى نفس الوقت تتصف بمستوى متوسط من الحرية الاقتصادية وبمستوى منخفض من الحرية السياسية.

ويثير التحليل السابق تساؤلات عدة، فهل توفير الحرية الاقتصادية بمفردها يعتبر كافياً للحد من الفساد فى الدول العربية دون الحاجة لوجود حرية سياسية؟ وهل توفير قدر أكبر من الحرية السياسية يساهم فى الحد من الفساد فى تلك الدول بغض النظر عن مستوى الحرية الاقتصادية السائد؟ وهل توفير الحرية الاقتصادية والسياسية معاً يساهم فى الحد من الفساد؟ للإجابة على ذلك يتطلب الأمر قياس أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد. فزيادة الحرية الاقتصادية مع وجود قدر من الحرية السياسية يمكن أن يساهم فى انخفاض الفساد بشكل أكبر عما إذا تم الاعتماد فقط على توفير حرية اقتصادية دون الحرية السياسية. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الحرية السياسية مع وجود قدر من الحرية الاقتصادية يمكن أن يساهم فى انخفاض الفساد بشكل أكبر عما إذا تم الاعتماد على توفير الحرية السياسية فقط دون الحرية الاقتصادية. استناداً على ذلك تم تطبيق الأسلوب القياسى فى الجزء التالى من الدراسة لقياس أثر تفاعل الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية.

رابعاً: تقدير أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد فى الدول العربية

- النموذج القياسى

بالرجوع للكثير من الدراسات المهتمة بقياس أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد، تم تحديد بعض المتغيرات التى اتفقت الكثير من الدراسات التطبيقية على كونها محددة للفساد.[35] ويمكن تصنيف هذه المحددات لثلاثة جوانب رئيسية وهى الجانب الاقتصادى، والجانب السياسى، والجانب الاجتماعى. ويشتمل الجانب الاقتصادى على نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، والحرية الاقتصادية، ومعدل التضخم، والتفاوت فى توزيع الدخول[36]. فى حين يشتمل الجانب السياسى الحرية السياسية، أما الجانب الاجتماعى فيشتمل على مستوى التعليم. وتم استخدام المحددات السابقة لاختبار فرضيات الدراسة وذلك بتطبيق النموذج التالى:

$$CPI_{i,t} = B_0 + B_1PF_{i,t} + B_2EF_{i,t} + B_3PF_{i,t}{}^{*}EF_{i,t} + B_4PCGDPG_{i,t} + B_5INF_{i,t} + B_6SET_{i,t} \quad (1)$$

حيث CPI مؤشر مدركات الفساد، PF مؤشر الحرية السياسية، EF مؤشر الحرية الاقتصادية، PF×EF متغير التفاعل فيما بين مؤشر الحرية الاقتصادية والسياسية، PCGDPG معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى،[37] INF معدل التضخم، SET نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى إلى إجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية التى تلتحق بهذه المرحلة التعليمية، وi تعبر عن الدولة، و t تعبر عن الزمن. ويقيس معامل التفاعل (interaction term) B_3 أثر تفاعل كل من الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد. علاوة على ذلك تم تقدير الأثر الجزئى لكل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على الفساد كما يلى:

$$\Delta CPI_{i,t} / \Delta PF_{i,t} = B_1 + B_3EF_{i,t} \quad (2)$$

$$\Delta CPI_{i,t} / \Delta EF_{i,t} = B_2 + B_3PF_{i,t} \quad (3)$$

فإذا كان $B_3 \prec 0$ فى المعادلة رقم (2) فهذا يعنى أن الزيادة بدرجة مئوية واحدة فى مؤشر الحرية السياسية يؤدى إلى انخفاض الفساد بشكل أكبر عند مستوى مرتفع من الحرية الاقتصادية. وإذا كان $B_3 \prec 0$ فى المعادلة رقم (3) فهذا يعنى أن الزيادة بدرجة مئوية واحدة فى مؤشر الحرية اقتصادية يؤدى إلى انخفاض الفساد بشكل أكبر عند مستوى مرتفع من الحرية السياسية. وللتعرف على أثر الحرية الاقتصادية والسياسية، تم تقدير المعادلتين (2) و(3) عند مستويات مختلفة من الحرية الاقتصادية والسياسية. (Wooldridge, 2003: 190–192; Saha, et al., 2009:175)

- نتائج القياس

بتطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية على المعادلة رقم (1)، وبالاستعانة ببيانات مجمعة للدول العربية[38] خلال السنوات 2003–2012 مع استخدام متغيرات صورية تعكس الأثر المقطعى وأثر الزمن Section Fixed Effects & Time Fixed Effects Cross –لتفادى التحيز الناتج عن المتغيرات المحذوفة– تم الحصول على نتائج لثلاثة نماذج فى الجدول التالى رقم (1).

جدول رقم (1): نتائج القياس

Independent Variable	Model (1)	Model (2)	Model (3)
PF الحرية السياسية	1.275423*** (2.429891)	1.283677*** (2.485265)	1.766484** (1.985805)
EF الحرية الاقتصادية	0.355083* (1.695807)	0.397346** (1.926374)	1.046593*** (2.598533)
EF×PF معامل التفاعل	-0.237742*** (-2.696732)	-0.238097*** (-2.592604)	-0.388078*** (-2.592604)
PCGDP نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	-0.888295 (-0.233086)		
INF معدل التضخم	0.036755*** (2.702888)	0.033991*** (2.559757)	0.043466*** (2.718763)
PCGDPG معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى		-1.921915* (-1.896919)	-2.703061** (-2.072157)
TER معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي			0.039122*** (2.403511)
R^2	0.936419	0.938420	0.955164
Adjusted R^2	0.918336	0.920907	0.931645
F– Statistics Prob(F–statistic)	51.78547 (0.000000)	53.58262 (0.000000)	49.21862 (0.000000)
Cross section included	18	18	16
Periods included	10	10	9
No. of observations	141	141	97

ملحوظة: المتغير التابع هو مؤشر مدركات الفساد

***،**، * النتائج معنوية إحصائيا عند 1% ،5%، و10% على التوالى وذلك بالنسبة لاختبار T– Statistic

في النموذج الأول تم إدخال كل من نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ومعدل التضخم فى القياس كمتغيرات حاكمة للنموذج. وأوضحت نتائج القياس عدم معنوية نصيب الفرد

من الناتج كمتغير مفسر لمستوى الفساد فى الدول العربية مما يعنى أن اختلاف الناتج فيما بين دول العينة ليس متغيراً مفسراً للفساد فى ظل ثبات العوامل الأخرى. لذلك تم إحلال معدل نمو نصيب الفرد من الناتج محل نصيب الفرد من الناتج فى النموذج الثانى.

ويتضح من نتائج النموذج الثانى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج له أثر معنوى سالب على الفساد فى الدول العربية، وبالتالى فإن انخفاض الفساد فى الدول العربيةة خلال فترة الدراسة يرجع إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج وليس للناتج كقيمة مطلقة.

ومن أجل توصيف النموذج بشكل صحيح تم إدخال نسبة الالتحاق بالتعليم العالى كأحد المتغيرات المفسرة فى النموذج، وأوضحت نتائج القياس أن لنسبة الالتحاق بالتعليم العالى أثر معنوى موجب على الفساد. غير أن إدخال هذا المتغير فى النموذج أدى إلى انخفاض عدد الدول والسنوات المتضمنة وبالتالى انخفض عدد المشاهدات إلى 97 مشاهدة وذلك بسبب قصور البيانات الخاصة بهذا المتغير فى الدول العربية.[39] وعليه فإن التحليل التالى اقتصر على النموذج الثانى والثالث مع الأخذ فى الاعتبار أن عدد مشاهدات النموذج الثالث أقل من النموذج الثانى.

يتضح من نتائج القياس وجود أثر عكسى لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى على الفساد فى الدول العربية. فزيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بنقطة مئوية واحدة (1%) تؤدى في المتوسط إلى انخفاض الفساد بحوالي 2.7 نقطة (وفقاً للنموذج الثالث).[40] ويمكن تبرير العلاقة العكسية بأن انخفاض الناتج ومن ثم الدخل فى الدولة يعتبر دافعاً للحصول على رشاوى مما ينعكس بالارتفاع على مستوى الفساد بها، أما الرفاهية ونمو نصيب الفرد من الناتج الراجع إلى التنمية أو النمو الاقتصادى فيؤديان إلى انخفاض الفساد بسبب عدم ميل المواطنين للمشاركة فى عمليات الفساد لعدم وجود مبرر لها. (Billger and Goel, 2009:300) وفيما يتعلق بمستوى التعليم (والذى تم التعبير عنه بنسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى إلى إجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية التى تلتحق بهذه المرحلة التعليمية)، فقد أوضحت النتائج وجود أثر طردى للتعليم الجامعى على الفساد فى الدول العربية. إذ تشير نتائج القياس – فى النموذج الثالث – إلى أن ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعى بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) يؤدي في المتوسط إلى ارتفاع مؤشر الفساد بحوالي 0.04 نقطة، وهو أثر طفيف للغاية ولكنه معنوي إحصائياً عند مستوى 1%. ويمكن تبرير العلاقة الطردية بأن العاملين بالمناصب العامة الأعلى تعلُماً هم أكثر براعة فى ممارسة عمليات الفساد (Frechette, 2006:14). وبالنسبة لمعدل التضخم فيتضح أثره المعنوى الموجب على الفساد فى الدول العربية خلال فترة الدراسة. فكما يتضح من نتائج النموذج

الثالث، أن ارتفاع معدل التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) يؤدي في المتوسط إلى ارتفاع مؤشر الفساد بحوالي 0.04 نقطة، وكما هو الحال بالنسبة لمتغير التعليم العالى، فإن أثر التضخم على الفساد ضعيف من حيث الحجم ولكنه معنوي إحصائياً. فالتضخم يؤدى إلى انخفاض مستوى الأجر الحقيقى، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يدفع البعض إلى الاتجاه لبعض أشكال الفساد من أجل تمويل الاحتياجات الأساسية للمعيشة، ويزداد الأمر سوءاً فى حالة وجود تفاوت فى توزيع الدخول. (Yılmaz,A.A., Akif, M.A. 2011:164)

كما يتضح من نتائج القياس أن لكل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والمتغير التفاعلى أثر معنوى على الفساد. حيث إشارة معامل الحرية الاقتصادية ومعامل الحرية السياسية موجبة أما معامل التفاعل فإشارته سالبة. ومن أجل التعرف على الأثر التفاعلى للحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد تم تقدير الأثر الجزئى باستخدام المعادلتين (2) و(3)، والنتائج موضحة فى الجدول التالى رقم (2).

جدول رقم (2): الأثر الجزئى Partial Effects لكل من الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد

	(1)	(2)	(3)	(4)
	Model (2)	Model (3)	Model (2)	Model (3)
Level	EF=0,1,2……10	EF=0,1,2……10	PF=0,1,2……10	PF=0,1,2……10
0	1.28	1.77	0.40	1.05
1	1.04	1.38	0.16	0.66
2	0.8	0.99	-0.18	0.27
3	0.56	0.6	-0.32	-0.12
4	0.32	0.21	-0.56	-0.51
5	0.08	-0.18	-0.8	-0.9
6	-0.16	-0.57	-1.04	-1.29
7	-0.4	-0.96	-1.28	-1.68
8	-0.64	-1.35	-1.52	-2.07
9	-0.88	-1.74	-1.76	-2.46
10	-1.12	-2.13	-2	-2.85

– يشير 10.....4،3،1،0= EF و 10.....4،3،2،1،0=PF إلى مؤشر الحرية الاقتصادية والحرية السياسية على التوالى عند مستويات من صفر إلى عشر، حيث يشير الرقم صفر إلى عدم وجود حرية أما الرقم عشرة فيشير إلى الحرية الكاملة.

– تم تكوين العمودين (1) و(2) من خلال التعويض بنتائج النموذجين (2) و(3) فى المعادلتين (2) و(3) المتعلقتين بالأثر الجزئى.

يوضح العمودين (1) و(2) فى الجدول السابق نتائج الأثر الجزئى للحرية السياسية على الفساد عند مستويات مختلفة من الحرية الاقتصادية (0، 1، 2، .....، 10) وذلك وفقاً لنتائج النموذجين الثانى والثالث. وتوضح نتائج العمودين أن الحرية السياسية تؤدى إلى زيادة الفساد فى حالة وجود مستوى متوسط من الحرية الاقتصادية (قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية أقل من 6 فى النموذج الثانى، وأقل من 5 فى النموذج الثالث). أما عند المستويات الأعلى من الحرية الاقتصادية (عند قيمة تبلغ 6 لمؤشر الحرية الاقتصادية فأعلى فى النموذج الثانى، وعند قيمة أعلى من 5 فى النموذج الثالث)، فإن سيادة الحرية السياسية تؤدى إلى انخفاض الفساد وذلك كما يتضح من الإشارة السالبة. وبالنسبة لقيمة مؤشر الحرية الاقتصادية الذى يتحول عنده اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة فتبلغ[41] 5.33 و 4.55 وذلك وفقاً للنموذجين الثانى والثالث على التوالى. فللحرية السياسية أثر طردى على الفساد إذا انخفض مستوى الحرية الاقتصادية عن 5.33 أو 4.55، بينما لها أثر عكسى على الفساد إذا ارتفع مستوى الحرية الاقتصادية عن5.33 أو 4.55 .

ويوضح العمودين (3) و(4) فى الجدول السابق نتائج الأثر الجزئى للحرية الاقتصادية على الفساد عند مستويات مختلفة من الحرية السياسية (0، 1، 2، .....، 10) وذلك وفقاً لنتائج النموذجين الثانى والثالث. وتوضح نتائج العمودين أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الفساد فى حالة وجود مستوى منخفض من الحرية السياسية (قيمة مؤشر الحرية السياسية أقل من 2 فى النموذج الثانى، وأقل من 3 فى النموذج الثالث). أما عند قيمة تبلغ 2 فأعلى لمؤشر الحرية السياسية فى النموذج الثانى وعند قيمة أعلى من 3 فى النموذج الثالث، فإن سيادة الحرية الاقتصادية تؤدى إلى انخفاض الفساد وذلك كما يتضح من الإشارة السالبة. وبالنسبة لقيمة مؤشر الحرية السياسية الذى يتحول عنده اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة فتبلغ[42] 1.67 و 2.7 وذلك وفقاً للنموذجين الثانى والثالث على التوالى. فللحرية الاقتصادية أثر طردى على الفساد إذا انخفض مستوى الحرية السياسية عن 1.67 أو 2.7، بينما لها أثر عكسى على الفساد إذا ارتفع مستوى الحرية السياسية عن 1.67 أو 2.7.

وفقاً للنتائج فى الجدول رقم (2) يتضح أن الحرية اقتصادية أكثر فعالية فى الحد من الفساد مقارنة بالحرية السياسية. حيث يتضح من نتائج العمودين (3) و(4) أن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى انخفاض الفساد عند مستوى منخفض من الحرية السياسية، هذا بالإضافة إلى أن قيمة الانخفاض فى الفساد مرتفعة. مع الأخذ فى الاعتبار أنه إذا كانت الحرية السياسية متوفرة فى أى دولة عربية، فإن الحرية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الفساد فى المراحل الأولى من هذا التحول. ومن ناحية أخرى، يتضح من نتائج العمودين (1) و(2) أن الحرية السياسية تؤدى إلى انخفاض

الفساد عند مستوى متوسط من الحرية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن قيمة الانخفاض فى الفساد منخفضة مقارنة بالقيم فى العموديين (3) و(4).

خامساً: ملاحظات ختامية

أكدت الكثير من الأدبيات والدراسات التطبيقية على أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد، وذلك فى إطار التعرف على محددات الفساد. ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للتعرف على أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد الذى تعانى منه أغلب الدول العربية وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة. واستناداً على نتائج القياس وعلى نتائج الأثر الجزئى وبمقارنة النتائج بفرضيات الدراسة، تم استنتاج ما يلى:

- اتفقت نتائج الدراسة مع الفرضية الأول، حيث تؤدى الحرية الاقتصادية إلى انخفاض الفساد فى حالة وجود بيئة سياسية ملائمة وإلى ارتفاع الفساد فى حالة انخفاض الحرية السياسية عن حد معين.
- اتفقت نتائج الدراسة مع الفرضية الثانية، حيث تؤدى الحرية السياسية إلى انخفاض الفساد فى حالة وجود بيئة اقتصادية جيدة وإلى ارتفاع الفساد فى حالة انخفاض الحرية الاقتصادية عن حد معين.
- اتفقت نتائج الدراسة مع الفرضية الثالثة، حيث أوضحت النتائج معنوية معامل المتغير التفاعلى بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ومن ثم معنوية الأثر التفاعلى فى الحد من الفساد.

بناءاً على وضع مستوى الفساد المرتفع فى أغلب الدول العربية، وأمام النتائج التى توصلت إليها الدراسة والمتمثلة فى ضرورة توفر كلا الحريتين بمستوى معين من أجل الحد من الفساد، يمكننا القول أن مكافحة الفساد ليست بالعملية السهلة بل تتطلب عملاً تدريجياً مستمراً متكاملاً طويل الأجل.

وفى محاولة من حكومات الدول العربية لمكافحة الفساد، أخذت العديد من الخطوات متمثلة فيما يلى:

- التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى تم اعتمادها عام 2003 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005[43]. وتمثل الاتفاقية التوافق الدولى على الحد الأدنى من الواجبات والإجراءات التى يفترض أن تقوم بها كل دولة. وتتسم الاتفاقية بالشمولية فهى تتناول

أربعة أركان أساسية وهى الوقاية، التجريم والملاحقة الجزائية، متابعة الآثار الناتجة عن جرائم الفساد، والتثقيف والتوعية. وبلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 141 دولة. والدول العربية التى انضمت وصدقت على الاتفاقية هى الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، وجيبوتى، والعراق، وقطر، والكويت، وليبيا، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، واليمن.[44]

– تأسيس "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" عام 2005 إثر مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية حول" الفساد والحكم الرشيد " الذي عقد في بيروت عام 2004. وتهدف المنظمة إلى تعزيز الشفافية، والسعى لمكافحة الفساد فى الدول العربية، والعمل على زيادة الوعى بآثار الفساد السلبية، بالإضافة إلى تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد فى المجتمع العربى من خلال زيادة الوعى وتشجيع الشفافية وحرية الرأى.[45]

– تأسيس منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد" عام 2004 وهي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد. وتهدف المنظمة إلى جمع البرلمانيين لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة من أجل ضمان أعلى مستويات النزاهة فى المعاملات العامة، علاوة على تطوير قدرات البرلمانيين من أجل الإشراف على أنشطة الحكومة والمؤسسات العامة ومحاسبتهما بشكل أفضل. هذا بالإضافة إلى تشجيع البرلمانيين على سن تشريعات تستهدف تعزيز الشفافية، والمساءلة، والحكم الرشيد، والدعوة لإدماج سياسات لمكافحة الفساد فى برامج الحكومة. وقد تم تأسيس أفرع للمنظمة فى اليمن، والكويت، والبحرين، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والعراق، ومصر، والمغرب، والجزائر، وتونس.[46]

– الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتى وقعت عليها كل الدول العربية عام 2010. وتستهدف الاتفاقية الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله وأساليبه وملاحقة مرتكبيه وتعزيز التعاون العربى فى هذا الشأن. كما تسعى الاتفاقية إلى تشجيع أفراد ومؤسسات المجتمع المدنى على المشاركة فى مكافحة الفساد إيمانا منها بأن التصدى للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية للدولة فقط، بل يشمل أيضا أفراد ومؤسسات المجتمع المدني التى ينبغى أن تؤدى دوراً فعالاً فى هذا المجال.[47]

وعلى الرغم من وجود الخطوات سالفة الذكر فى مناهضة الفساد، وعلى الرغم من شمولية الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الفساد وتكامل الأهداف لمنظمات مكافحة الفساد فى الدول العربية، إلا أن الواقع الفعلى يوضح أن مستويات الفساد مازلت مرتفعة فى أغلب الدول العربية، بل أنها زادت مؤخراً فى بعض الدول وذلك كما تم توضيحه فى الدراسة الحالية. وعليه، نريد الإشارة إلى أن مكافحة الفساد لن يكون بالانضمام لمنظمات وتوقيع اتفاقيات لمكافحة الفساد فقط، بل يجب العمل على تفعيل تلك الاتفاقيات وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق أهداف المنظمات لمكافحة الفساد بما يتفق مع ظروف وأشكال الفساد فى كل دولة عربية.[48]

وفى هذا الصدد يمكن صياغة بعض المقترحات النابعة من إطار الدراسة الحالية والتى يمكن أن يكون لها دور فى دعم الحرية الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية من جهة والحد من الفساد من جهة أخرى، مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار ما توصلت إليه نتائج الدراسة من أثر تفاعل كل من الحرية الاقتصادية والحرية السياسية للحد من الفساد. لذلك يجب أن تكون السياسات التى توفر الحرية الاقتصادية والسياسية متوازية مع بعضها البعض حتى يكون الأثر أكبر فى الحد من الفساد. وتتمثل هذه المقترحات فيما يلى:

- العمل على تفعيل جوانب الحرية الاقتصادية فى الدول العربية، وذلك من خلال الحد من دور الدولة واقتصار الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة، مع ضرورة دعم الاستثمار الخاص سواء المحلى، أو الاقليمى، أو الدولى. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير حرية أكبر فى التجارة والتمويل والعمل وعدم التدخل فى آلية السوق الحر باللوائح بحيث ينعكس ذلك على مؤشر الحرية الاقتصادية بالارتفاع. فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الحرية السياسية تؤدى إلى انخفاض الفساد فى الدول العربية عند مستوى متوسط من مستويات الحرية الاقتصادية (تبلغ القيمة 4.55 وفقاً لنتائج النموذج الثالث). وبالتالى على الدول العربية التى ينخفض قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بها عن هذه القيمة أن تسير بخطوات ملموسة فى طريق الحرية الاقتصادية حتى تستطيع الحد من الفساد فى حالة توفير الحرية السياسية، مع الأخذ فى الاعتبار أنه كلما زادت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية كلما كان الانخفاض فى الفساد أكبر وذلك فى حالة توفير الحرية السياسية.

- وضع سياسات تسهم فى إتاحة قدر مرتفع من الحرية السياسية فى الدول العربية، ويكون ذلك من خلال زيادة الحقوق السياسية بتوفير انتخابات حرة ونزيه، مع ضرورة وضع ضوابط للوظائف الحكومية وقواعد للترشيح والانتخاب للمناصب العامة، ووضع أسس

لتمويل البرامج الانتخابية والأحزاب السياسية مع التأكيد على تحقيق المساءلة، والشفافية وإتاحة المعلومات. كما يجب توفير قدر مرتفع من الحقوق المدنية من خلال دعم كل من الإعلام الحر المستقل، ومنظمات المجتمع المدنى، وسيادة القانون بما يسهم فى زيادة التثقيف والتوعية بالأمور الخاصة بالفساد، ورصد سلوك العاملين بالحكومة ونشر جرائم الفساد على الرأى العام، علاوة على محاسبة ومعاقبة مرتكبى الفساد. مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن المراحل الأولى للحرية السياسية تؤدى إلى زيادة الفساد كما اتضح من نتائج الدراسة، لذلك يستلزم الأمر التحرك بخطوات جادة وملموسة لتحقيق قيمة لمؤشر الحرية السياسية تزيد عن 2.7 حتى يترجم ذلك فى انخفاض مستوى الفساد فى حالة توفر الحرية الاقتصادية.

- تأسيس هيئة مستقلة مالياً وإداريا لمكافحة الفساد تكون مسئولة عن وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وضرورة اتصاف الإستراتيجية بالموضوعية مع ضرورة متابعة وتقييم ما تم تنفيذه بشكل دورى وعلنى من أجل المساهمة فى تحديد الأطراف المتورطة فى عمليات الفساد. ومن ناحية أخرى يجب وضع قواعد ملزمة خاصة باختيار العاملين فى تلك الهيئة حتى لا تكون الهيئة ضلع جديد من ضلوع الفساد. وبطبيعة الحال يجب أن تكون تلك الإجراءات بالتوازى مع إجراءات توفير الحرية الاقتصادية والسياسية حتى يكون إطار مكافحة الفساد إطاراً متكاملاً.

الهوامش

(1) لمزيد من المعلومات يرجع إلى
http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi

(2) يرجع فى ذلك إلى http://www.arabanticorruption.org/ar/2012-01-19-12-21-50.html

(3) على الرغم من نجاح بعض الثورات العربية فى تغير نظام الحكم، إلا أن إتاحة الحرية السياسية يشوبها تحديات كثيرة نظرا لأن الحكم الاستبدادى كان ناجحا فى توفير الاستقرار السياسى والاقتصادى والذى لم تستطع الديمقراطيات الحديثة توفيره. (Nur-tegin and Czap، 2012 : 51-52)

(4) يتضمن الجدول رقم (5) بالملحق بيانات عن وضع الحرية الاقتصادية والسياسية والفساد فى الدول العربية.

(5) تم اختيار هذه الفترة الزمنية وفقا لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد قبل عام 2003 لأغلب الدول العربية فى المصدر الذى تم الاعتماد عليه وهو
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

(6) Cobus de Swardt, Transparency International Managing Director. http://blog.transparency.org/about/

(7) يقصد بالرشوة مدفوعات مالية أو عينية يتم دفعها للعاملين فى المؤسسات العامة أو الخاصة من أجل تسهيل بعض الأمور البيروقراطية. أما الاختلاس فهو استيلاء البعض على بعض الموارد الواقعة تحت إدارتهم. وبالنسبة للاحتيال فيتمثل فى تشويه المعلومات بواسطة بعض الإداريين لتحقيق مصالحهم الشخصية. أما الابتزاز فهو الحصول على الأموال من خلال استخدام القوة. وفيما يتعلق بالمحسوبية والمحاباة فهما شكلى من أشكال الفساد يمارسه بعض المسئولين فى التمييز فيما بين الأفراد فى فرص العمل أو منح الامتيازات لصالح البعض. وبالنسبة للكسب غير المشروع فيقصد به استغلال المسئولين الحكوميين لمناصبهم فى الحصول على عوائد غير مشروعة. (Kuloglu, et al., 2012:414)

(8) للتعرف على مزيد من مؤشرات الفساد وكيفية حسابها يرجع إلى (Kuloglu، et al.، 2012: 415-416)

(9) بدأت مؤسسة Heritage فى نشر مؤشر الحرية الاقتصادية بشكل سنوى منذ منتصف التسعينيات (http://www.heritage.org/index/)

(10) أصدرت مؤسسة Fraser مؤشراً خاص بالحرية الاقتصادية Economic Freedom of the World (EFW) وهو مؤشر تم تكوينه منذ عام 1996ويغطى السنوات 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، ومنذ عام 2000 بدأ يتم عرض البيانات بشكل سنوى. (http://www.freetheworld.com/datasets__efw.html)

(11) تتمثل مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية فى حقوق الملكية، والحرية من الفساد Freedom from Corruption، والحرية المالية، والإنفاق الحكومى، وحرية الأعمال، وحرية سوق العمل، والحرية النقدية، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار، وحرية التمويل. ويعطى لكل مكون من هذه المكونات نفس الوزن النسبى فى تكوين مؤشر الحرية الاقتصادية. وبما أن الفساد هو متغير تابع فى الدراسة الحالية، فقد تم التدقيق والمقارنة بين مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية كمتغير تابع فى الدراسة ومكون الحرية من الفساد كأحد مكونات الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage، واتضح أن وجود مكون الحرية من الفساد لن يسبب أى مشكلة فى القياس لذلك تم الإبقاء على مؤشر الحرية الاقتصادية كما هو كمتغير مفسر فى الدراسة دون حذف أى مكون منه.

(12) من الدراسات التطبيقية التى استنتجت وجود أثر طردى لحجم الدولة – المتمثل فى المركزية أو الإنفاق الحكومى أو أحد مكوناته بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى– على الفساد الدراسات التالية:
(Fisman and Gatti, 2002; Gupta, et al., 2001; Pellegrini, 2011; Pieroni and d'Agostino, 2010; Alesina and Angeletos, 2005)

(13) من الدراسات التطبيقية التى استنتجت وجود أثر عكسى لحجم الدولة على الفساد دراسة:
(Adserà, et al., 2003; Billger and Goel, 2009; Kotera, et al., 2012)

(14) إن ارتفاع قدرة النظام القانونى فى الحفاظ على حقوق الملكية يساهم في الحد من الفساد، وهذا ما أكدته دراسة كل من :
(Pieroni and d'Agostino, 2010 ; Graeff and Mehlkop, 2003)

(15) يساهم تشوه سوق العمل فى ارتفاع معدل البطالة مما يدفع البعض للحصول على فرصة عمل من خلال المحسوبية أو الرشاوى.

(16) يدفع سيادة أسعار أقل من الأسعار التوازنية البعض لممارسة أشكال الفساد للاستفادة من هذا الوضع.
(17) أوضحت دراسة (Emerson, 2006) وجود علاقة عكسية بين الفساد والمنافسة فى القطاع الصناعى. واستنتجت الدراسة أن التحكم فى مستوى الفساد يمثل أحد العوامل لزيادة المنافسة فيما بين الصناعات.
(18) استنتجت دراسة (Altunbaş and Thornton, 2012) وجود أثر عكسى لنسبة الائتمان المحلى للناتج المحلى الاجمالى على الفساد.
(19) توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر عكسى للحرية الاقتصادية على الفساد فى الدول محل الدراسة، ومن تلك الدراسات ما يلى:
(Paldam, 2002; Goel and Nelson, 2005; Graeff and Mehlkop, 2003; Billger and Goel, 2009; Yılmaz and Akif 2011); Apergis, et al., 2012; Qerimi and Sergi, 2012)
(20) أوضحت دراسة (Billger and Goel, 2009) وجود أثر طردى للحرية الاقتصادية على الفساد.
(21) بدأ بيت الحرية نشاطه فى الخمسينيات من القرن السابق. وفى عام 1972 قام العالم Gastil ومساعديه فى نشر دراسة مقارنة عن الحريات فى 151 دولة. وقد جمعت الدراسات المقارنة فى كتاب الحرية فى العالم عام 1978. وفى التسعينيات تم تطوير الدراسات والنشرات الخاصة ببيت الحرية حتى أصبحت على شكلها الحالى.
http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world 2012/methodology
(22) يرجع فى ذلك إلى:
http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/methodology
(23) توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر عكسى للحقوق السياسية – وما تتيحه من إجراء انتخابات واختيار ديمقراطى– على الفساد مثل دراسة:
Tavares, 2007; Persson, et al., 2003; Emerson, 2006 (Goel, R.K., Korhonen, I., 2011; Serra , 2006; .
(24) أوضحت دراسة (Pellegrini, 2011; Nur-tegin and Czap, 2012) وجود أثر طردى للحقوق السياسية على الفساد.
(25) من الدراسات التى أيدت تغير اتجاه أثر الحقوق السياسية – وما تحتويه من اتساع الديمقراطية– على الفساد الدراسات التالية:
(Sung, 2004; Rock, 2009; Nur-tegin and Czap, 2012; Serra, 2006)
(26) من الدراسات التى استنتجت وجود أثر عكسى للحقوق المدنية من حرية الصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدنى على الفساد الدراسات التالية:
(Themudo, 2013; Pellegrini, 2011; Ralchev, 2004; Choi, 2007; OECD, 2003)
(27) أوضحت دراسة (Adserà, et al., 2003 ; Brunetti, and Weder 2003) أن لحرية النشر، أو لمدى انتشار الصحف أثر على انخفاض معدلات الفساد.
(28) أول إصدار لهذا الكتاب كان عام 1962.
(29) اهتمت العديد من الدراسات بالحرية الاقتصادية كمحدد للفساد. ومن تلك الدراسات ما يلى:
(Billger and Goel, 2009; Yılmaz and Akif 2011; Apergis, et al., 2012; Qerimi and Sergi, 2012)
(30) اهتمت العديد من الدراسات بالحقوق السياسية والمدنية كمحدد للفساد مثل دراسة:
Tavares, 2007; Persson, et al., 2003) (Goel, R.K., Korhonen, I., 2011; Pellegrini, 2011; Serra , 2006; .
(31) دراسة (Saha and Campbell, 2007; Saha et al., 2009) من الدراسات التطبيقية التى اهتمت بقياس أثر التفاعل فيما بين الحرية الاقتصادية والديمقراطية على الفساد.
(32) مصدر بيان الفساد cpi http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/ ، ومتوفر فى المصدر بيانات عن الفساد لكل الدول العربية فيما عدا فلسطين
(33) التقسيم اجتهادى بمعرفة الباحثة استناداً على المنهجية التى يتبناها بيت الحرية فى تقسيم مؤشر الحرية السياسية لثلاث مستويات. يرجع فى ذلك إلى:
http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/methodology
(34) مصدر البيانات الخاصة بكل مكون من مكونات الحرية الاقتصادية للدول محل الدراسة هو مؤسسة heritage على الموقع التالى: http://www.heritage.org/index/
(35) من الدراسات التى اهتمت بمحددات الفساد الدراسات التالية:
(Paldam, 2002; Campante, et al., 2009; Pellegrini, 2011; Ahrend, 2002; Yılmaz ,2011; You and Khagram, 2005; Apergis, et al. 2012)

(36) يساهم التفاوت فى توزيع الدخول فى تغيير بعض القيم الاجتماعية فى اتجاه قبول الفساد كسلوك. فمن ناحية يلجأ بعض المنتمين للطبقة الغنية لممارسة بعض أشكال الفساد لما لديها من الدوافع والفرص والقدرة المالية لممارسة الفساد مقارنة بالطبقة الفقيرة. ومن ناحية أخرى تساهم الطبقة الفقيرة فى زيادة الفساد، حيث ينتج عن عدم العدالة فى التوزيع صعوبة حصول الطبقة الفقيرة على خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم، مما يؤدى إلى ممارسة أحد أشكال الفساد للحصول على تلك الخدمات. وعلى ذلك يعتبر التفاوت فى توزيع الدخول من المحددات الأساسية للفساد. أما التوزيع الأكثر عدالة للدخول فيؤدى إلى وجود طبقة متوسطة كبيرة بإمكانها مساءلة النخب مما يحد من الفساد. (You and Khagram, 2005) ولأهمية هذا المتغير كمفسر للفساد، فقد تم تجميع بيانات عن معامل جينى ولكنه لم يكن متوفراً لأغلب الدول العربية محل الدراسة مما حال دون إدخاله فى القياس.

(37) مصدر بيانات معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى(بالدولار وبأسعار عام 2005)، ومعدل الالتحاق بالتعليم الجامعى، ومعدل التضخم هو: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

(38) على الرغم من أن الجزء التحليلى السابق شمل 21 دولة عربية (فيما عدا فلسطين نظراً لعدم توفر بيانات لها)، إلا أن القياس اقتصر على 18 دولة عربية فقط نظراً لعدم توفر بيانات عن الحرية الاقتصادية (متغير مفسر) لكل من العراق والصومال والسودان.

(39) مع العلم أن البيانات الخاصة بمعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى والثانوى غير متوفرة لعدد من السنوات لأغلب الدول العربية.

(40) من الدراسات التى استنتجت وجود أثر عكسى لنصيب الفرد من الناتج (كمؤشر للتنمية الاقتصادية) على الفساد الدراسات التالية:

(Paldam, 2002; Graeff and Mehlkop 2003; Serra , 2006;Yılmaz et al., 2011)

(41) لتحديد عند أى قيمة من قيم مؤشر الحرية الاقتصادية سوف يتغير اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة، تم الاستعانة بالمعادلة رقم (2) وبنتائج النموذج رقم (2) وذلك كما يلى: $0 \succ B_1 + B_3 E_{i,t}$ ، $0.238 E_{i,t} \succ 1.8$ ، $0.238 E_{i,t} \succ 1.8$ ، $E_{i,t} \succ 5.3$. كما تم الاستعانة بالمعادلة رقم (2) وبنتائج النموذج رقم (3) وذلك كما يلى: $0 \succ B_1 + B_3 E_{i,t}$ ، $0.388 E_{i,t} \succ 1.766$ ، $0 \succ 1.766 - 0.388 E_{i,t}$ ، $E_{i,t} \succ 4.5$.

(42) لتحديد عند أى قيمة من قيم مؤشر الحرية السياسية سوف يتغير اتجاه العلاقة من موجبة إلى سالبة، تم الاستعانة بالمعادلة رقم (3) وبنتائج النموذج رقم (2) وذلك كما يلى: $0 \succ B_2 + B_3 P_{i,t}$ ، $0.238 P_{i,t} \succ 0.9$ ، $0 \succ 0.9 - 0.238 P_{i,t}$ ، $P_{i,t} \succ 1.6$. كما تم الاستعانة بالمعادلة رقم (3) وبنتائج النموذج رقم (3) وذلك كما يلى: $0 \succ B_2 + B_3 P_{i,t}$ ، $0.388 P_{i,t} \succ 1.047$ ، $0 \succ 1.047 - 0.388 P_{i,t}$ ، $P_{i,t} \succ 2.7$.

(43) يمكن الاطلاع على بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى الموقع التالى(http://www.un.org/ar/)

(44) للمزيد من المعلومات يرجع إلى دليل البرلمان العربى لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ص 15 فى الموقع التالى. http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/cac/signatories.html

(45) لمزيد من المعلومات عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد يرجع إلى http://www.arabanticorruption.org/

(46) للمزيد من المعلومات عن منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد يرجع إلى http://www.arpacnetwork.org/showArticles__ar.aspx?aid=116

(47) للمزيد من المعلومات حول الاتفاقية يرجع إلى: http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar

(48) فى هذا الصدد نريد التمييز بين نوعين من الفساد هما: الفساد الأولى والفساد الثانوى Primary and Secondary Corruption. ويقصد بالفساد الأولى ذلك الفساد السائد فى الدول الغنية حيث يتم استغلال السلطة والممتلكات العامة لتحقيق مكاسب خاصة وذلك فى ظل سيادة مؤسسات قوية ومن ثم يكون الفساد تحت السيطرة. أما الفساد الثانونى، فهو الفساد السائد فى أغلب الدول النامية والفقيرة، حيث يكون منتشر وصعب السيطرة عليه نظراً لضعف النظم المؤسسية وتغيير جزء من القواعد والقوانين لصالح بعض الأفراد. (Werlin, 2007:361)

المراجع الانجليزية

Abdul Fatah, F., Othman, N., Abdullah, N. 2012. "Economic Growth, Political Freedom and Human Development: China, Indonesia and Malaysia." *International Journal of Business and Social Science* 3(1): 291-299.

Ades, A. and Di Tella, R. 1999. "Rents, Competition, and Corruption." American Economic Review, 89(4): 982-92.

Adserà, A., Boix, C., Payne, M. 2003. "Are you being served? Political accountability and quality of government." *Journal of Law, Economics, and Organization* 19: 445–490.

Aidt, T.S. 2011. "The Causes Of Corruption." DICE Report 9(2) :15-19.

Ahlin, C., Pang, J. 2008. "Are financial development and corruption control substitutes in promoting growth? " *Journal of Development Economics* 86(2): 414–433.

Ahrend, R. (2002). "Press Freedom, Human Capital and Corruption", DELTA Working Paper No. 2002-11.

Alesina, A., Angeletos, G.-M. 2005. "Corruption, inequality, and fairness." *Journal of Monetary Economics* 52: 1227–1244.

Altunbaş, Y., Thornton, J. 2012. "Does financial development reduce corruption? " Economics Letters 114(2): 221–223.

Apergis, N., Dincer, O.C., Payne, J.E. 2012. "Live free or bribe: On the causal dynamics between economic freedom and corruption in U.S. states." *European Journal of Political Economy* 28: 215–226.

Billger, S.M., Goel, R.K. 2009. "Do existing corruption levels matter in controlling corruption? Cross-country quintile regression estimates." *Journal of Development Economics* 90: 299–305.

Bohara, A., Mitchell, N., Mittendorff , C. 2004. "Compound Democracy and the Control of Corruption: A Cross-Country Investigation." *Policy Studies Journal* 32: 481-499.

Brand, M. 2006. "Promoting the Rule of Law, Transparency and Fighting Against Corruption" in "Building Capacity for Democracy, Peace and Social Progress." The 6th International Conference of New or Restored Democracies.

Braun, M., Di Tella, R. 2004. "Inflation, Inflation Variability, and Corruption." Economics and Politics 16:77-100.

Brunetti, A., Weder, B. 2003. "A free press is bad news for corruption." Journal of Public Economics 87:1801–1824.

Campante, F.R., Chor, D., Do, Q-A. 2009. "Instability and the Incentives for Corruption." Economics & Politics 21: 42-92.

Choi, J-W. 2007. "Governance Structure and Administrative Corruption in Japan: An Organizational Network Approach." Public Administration Review 67 (5) : 930–942.

Emerson, P.M. 2006. "Corruption, competition and democracy." *Journal of Development Economics* 81: 193– 212.

Fisman, R., Gatti, R. 2002. "Decentralization and corruption: evidence across countries." *Journal of Public Economics* 83: 325–345.

Friedman, M. 2009. "Capitalism and Freedom." University of Chicago Press, Fortieth Anniversary Edition.

Frechette, G.R. 2006. "Panel Data Analysis of the Time Varying Determinates of Corruption." Working Paper 28, CIRANO, Montreal.

Goel, R.K., Nelson, M. A. 2005. "Economic Freedom Versus Political"

Freedom: Cross-Country Influences on Corruption." Australian Economic Papers 44 (2):121-133.

Goel, R.K. , Korhonen, I., 2011. "Exports and cross-national corruption: A disaggregated examination." Economic Systems 35 (1): 109–124.

Graeff, P., Mehlkop, G. 2003. "The Impact of Economic Freedom on Corruption: Different Patterns for Rich and Poor Countries." *European Journal of Political Economy* 19 (3): 605-620.

Gupta, S., de Mello, L., Sharan, R. 2001. "Corruption and military spending." *European Journal of Political Economy* 17: 749–777.

Gurgur, T. and Shah, A., 2005. "Localization and Corruption: Panacea or Pandora's Box." World Bank Policy Research Working Paper 3486.

Gwartney, J., Lawson, R. 2003. "The concept and measurement of economic freedom." *European Journal of Political Economy* 19: pp 405-430.

Gwartney, J., Lawson, R., Hall, J. 2012. "Economic freedom of the World." Annual Report, Fraser Institute.

Hunt, E.K., Lautzenheiser, M. 2011. "History of Economic Thought." M.E.Sharpe, USA 3rd Edition. PP. 35-40.

Jain, A. K. 2001. "Corruption: A Review." *Journal of Economic Surveys* 15(1): 71-121.

Kotera, G., Okada, K. , Samreth, S. 2012. "Government size, democracy, and corruption: An empirical investigation." Economic Modeling 29 (6): 2340-2348.

Kuloglu, A. , Lobont O. R., Topcu, M. 2012. "A question of causality between political corruption, economic freedom and economic growth in Europe." MPRA Paper No. 40365.

Kuma, A. 2011. "Interplay Between Corruption and Economic Freedom." Researching Reality Internship, CCS Working Paper No. 254.

LaFree, G., Morris, N. 2004. "Corruption as a Global Social Problem", in G. Ritzer (ed.) Handbook of Social Problems: A Comparative International Perspective. Thousand Oaks, CA: Sage, PP.600–618.

Mihaela, H., Claudia, O. 2011. "Interrelations between Economic Freedom, Knowledge Economy and Global Competitiveness - Comparative Analysis: Romania and EU Average." Studies in Business and Economics 6(2):46-59.

Miller, A. T., Kim, A. B. 2012. "Defining Economic Freedom." in Index of Economic Freedom. The Heritage Foundation. Available at http://www.heritage.org/index/

Nur-tegin, K., Czap, H. J. 2012. "Corruption: Democracy, Autocracy, and Political Stability." Economic Analysis & Policy 42 (1): 51-66.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) 2003. "Fighting Corruption: What Role for Civil Society? The Experience of the OECD." OECD Report.

Paldam, M. 2002. "The cross-country pattern of corruption: economics, culture and the seesaw dynamics." *European Journal of Political Economy* 18:215–240.

Pellegrini, L. 2011. "Corruption, Development and the Environment." International Institute of Social Studies of Erasmus University (ISS), Springer.

Persson,T., Tabellini, G., Trebbi, F. 2003. "Electoral rules and corruption." *Journal of the European Economic Association* 1(4): 958–989.

Pieroni, L. and D'Agostino, G., 2010. "Corruption and the Effects of Economic Freedom." MPRA Paper No. 23579.

Puddington, A. 2012. Freedom in the World 2012: The Arab uprisings and their global repercussions. Washington, DC: Freedom House.

Qerimi, Q., Sergi, B.S. 2012. "The Boundaries of a Neglected Relationship: Corruption and Economic Freedom - The Case of the Western Balkans." Problems of Economic Transition 55 (2): 68–97.

Ralchev, P. 2004. "The Role of Civil Society in Fighting Corruption and Organized Crime in Southeast Europe." *Journal of Southeast Europe and Black Sea Studies* 4(2) : 325–331.

Rock, M.T. (2009). "Corruption and Democracy", *Journal of Development Studies* 45(1): 55–75.

Rohwer, A. 2009. "Measuring Corruption: A Comparison between the Transparency International's Corruption Perceptions Index and the World Bank's Worldwide Governance Indicators." CESifo DICE Report 3: 42-52.

Saha, S., N. Campbell, N. 2007. "Studies of the Effect of Democracy on Corruption." 36th Australian Conference of Economists, "Economics of Corruption Session." Australia.

Saha, S., Gounder, R., Su, J-J. 2009. "The interaction effect of economic freedom and democracy on corruption: a panel cross-country analysis." Economics Letters 105(2) : 173-176.

Serra, D. 2006. "Empirical determinants of corruption: a sensitivity analysis." Public Choice 126: 225–256.

Shen, C. and Williamson, J.B., 2005. "Corruption, Democracy, Economic Freedom and State Strength." *International Journal of Comparative Sociology* 46 (4) : 327-345.

Sung, H. E. 2004. "Democracy and political corruption: A cross-national comparison." Crime, Law and Social Change 41: 179-194.

Tavares, S. C. 2007. "Do rapid political and trade liberalizations increase corruption? " *European Journal of Political Economy* 23:1053–1076.

Themudo, N. 2013. "Reassessing the Impact of Civil Society: Nonprofit Sector, Press Freedom, and Corruption." *Governance: An International Journal of Policy*, Administration, and Institutions 26 (1) :63–89.

Transparency International. 2008. "Global Corruption Report", available at http://archive.transparency.org/publications/gcr/gcr_2008.

Treisman, D. 2000. "The causes of corruption: a cross-national study." *Journal of Public Economics*, 76: 399-457.

_____ 2007. "What have we learned about the causes of corruption from ten years of cross-national empirical research?" Annual Review of Political Science 10: 211–244.

Tumber, H. and Waisbord, S. R. 2004. "Introduction: Political Scandals and Media Across Democracies Volume I: PROD." The American Behavioral Scientist 47(8): 1031-1039.

United States Agency for International Development (USAID). 2005. "USAID Anti-Corruption Strategy - A Mandatory Reference for ADS."

Werlin, H.H. 2007. "Corruption and Democracy: Is Lord Acton Right?" *The Journal of Social Studies* 32 (3): 359 – 377.

Wooldridge, J. M. 2003. "Introductory Econometrics." Second Edition. Mason, OH, USA: South-Western Cengage Learning.

Wu, W., Davis, O.A. 2003. "Economic Freedom and Political Freedom." Encyclopedia of Public Choice : 487-496.

Yılmaz,A.A., Akif, M.A. 2011. "Determinants of Economic Corruption: A Cross Country Data Analysis." *International Journal of Business and Social Science* 2(13): 161-169.

You, J. S., Khagram ,S. 2005. "A Comparative Study of Inequality and Corruption." American Sociological Review 70(1): 136-157.

Website:
-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators
- http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp.
- http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar
- http://www.arabanticorruption.org/ar/2012-01-19-12-21-50.html
- http://www.arpacnetwork.org/showArticles_ar.aspx?aid=116
- http://www.freetheworld.com/datasets_efw.html
- http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world 2012/methodology
- http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/checklist-questions
- http://www.heritage.org/index/
- http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi
- http://www.un.org/ar/
- http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/cac/signatories.html

ملحق الجداول

جدول رقم (1): مؤشر مدركات الفساد للدول العربية خلال السنوات 2003–2012*

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط السنوات**
الأردن	5.4	4.7	4.3	4.7	5.3	4.9	5	5.3	5.5	5.2	5.03
الإمارات	4.8	3.9	3.8	3.8	4.3	4.1	3.5	3.7	3.2	3.2	3.83
البحرين	3.9	4.2	4.2	4.3	5	4.6	4.9	5.1	4.9	4.9	4.6
الجزائر	7.4	7.3	7.2	6.9	7	6.8	7.2	7.1	7.1	6.6	7.06
السعودية	5.5	6.6	6.6	6.7	6.6	6.5	5.7	5.3	5.6	5.6	6.07
السودان	7.7	7.8	7.9	8	8.2	8.4	8.5	8.4	8.4	8.7	8.2
الصومال	غ	غ	7.9	غ	8.6	9	8.9	8.9	9	9.2	8.79
العراق	7.8	7.9	7.8	8.1	8.5	8.7	8.5	8.5	8.2	8.3	8.23
الكويت	4.7	5.4	5.3	5.2	5.7	5.7	5.9	5.5	5.4	5.6	5.44
المغرب	6.7	6.8	6.8	6.8	6.5	6.5	6.7	6.6	6.6	6.3	6.63
اليمن	7.4	7.6	7.3	7.4	7.5	7.7	7.9	7.8	7.9	7.7	7.62
تونس	5.1	5	5.1	5.4	5.8	5.6	5.8	5.7	6.2	5.9	5.56
جزر القمر	غ	غ	غ	غ	7.4	7.5	7.7	7.9	7.6	7.2	7.55
جيبوتى	غ	غ	غ	غ	7.1	7	7.2	6.8	7	6.4	6.92
سوريا	6.6	6.6	6.6	7.1	7.6	7.9	7.4	7.5	7.4	7.4	7.21
عمان	3.7	3.9	3.7	4.6	5.3	4.5	4.5	4.7	5.2	5.3	4.54
لبنان	7	7.3	6.9	6.4	7	7	7.5	7.5	7.5	7	7.11
ليبيا	7.9	7.5	7.5	7.3	7.5	7.4	7.5	7.8	8	7.9	7.63
قطر	4.4	4.8	4.1	4	4	3.5	3	2.3	2.8	3.2	3.61
مصر	6.7	6.8	6.6	6.7	7.1	7.2	7.2	6.9	7.1	6.8	6.91
موريتانيا	غ	غ	غ	9 .6	7.4	7.2	7.5	7.7	7.6	6.9	7.31

*يقصد بالرمز (غ) بيان غير متاح

* * عمود متوسط السنوات هو متوسط مؤشر مدركات الفساد لكل دولة عربية وذلك وفقا للبيانات المتاحة.

– مؤشر الفساد الذى تم الاعتماد عليه فى الدراسة هو مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، والمتوفر بياناته حتى عام 2012. وقبل عام 2012 كانت قيمة المؤشر تتراوح بين الصفر والعشرة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً) والعشرة (أقل فساداً). ومنذ عام 2012 نشرت منظمة الشفافية العالمية مؤشر مدركات الفساد لتتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث يعكس الصفر (أعلى فساداً). ولغرض التحليل تم إعادة تبويب وترتيب مؤشر منظمة الشفافية العالمية لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة حيث يعكس الصفر (أقل فساداً) والعشرة (أعلى فساداً).

http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi

جدول رقم (2): متوسط مؤشر مدركات الفساد فى الدول العربية خلال السنوات (2012–2003) موزعاً حسب المجموعة

(مجموعة 1) 0–3.33	(مجموعة 2) 3.34–6.66	(مجموعة 3)6.67–10
	قطر (3.61)	مصر (6.91)
	الإمارات (3.83)	جيبوتى (6.92)
	عمان (4.54)	الجزائر (7.06)
	البحرين (4.6)	لبنان (7.11)
	الأردن (5.03)	سوريا (7.21)
	الكويت (5.44)	موريتانيا (7.31)
	تونس (5.56)	جزر القمر (7.55)
	السعودية (6.07)	اليمن (7.62)
	المغرب (6.63)	ليبيا (7.63)
		السودان (8.2)
		العراق (8.23)
		الصومال (8.79)

– تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

جدول رقم (3): اتجاه التغير السنوى لمؤشر مدركات الفساد والانحراف المعيارى*

	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	الانحراف المعيارى
الأردن	−	−	+	+	−	+	+	+	−	0.38
الإمارات	−	−	0	+	−	−	+	−	0	0.49
البحرين	+	0	+	+	−	+	+	−	0	0.42
الجزائر	−	−	−	+	−	+	−	0	−	0.24
السعودية	+	0	+	−	−	+	−	+	0	0.57
السودان	+	+	+	+	+	+	−	0	+	0.33
الصومال	غ	غ	غ	غ	+	−	0	+	+	0.42
العراق	+	−	+	+	+	−	0	−	+	0.32
الكويت	+	−	−	+	0	+	−	−	+	0.33
المغرب	+	0	0	−	0	+	−	0	−	0.16
اليمن	+	−	+	+	+	+	−	+	−	0.21
تونس	−	+	+	+	−	+	−	+	−	0.39
جزر القمر	غ	غ	غ	غ	+	+	+	−	−	0.24
جيبوتى	غ	غ	غ	غ	−	+	−	+	−	0.29
سوريا	0	0	+	+	+	−	+	−	0	0.47
عمان	+	−	+	+	−	0	+	+	+	0.62
لبنان	+	+	−	+	0	+	0	0	−	0.34
ليبيا	−	0	−	+	−	+	+	+	−	0.25
قطر	+	−	−	0	−	−	−	+	+	0.78
مصر	+	−	+	+	+	0	−	+	−	0.22
موريتانيا	غ	غ	غ	+	−	+	+	−	−	0,32

*يقصد بالإشارة (+) ارتفاع مستوى الفساد فى العام المعنى مقارنة بالعام السابق له.

يقصد بالإشارة (−) انخفاض مستوى الفساد فى العام المعنى مقارنة بالعام السابق له.

يقصد بالرمز (0) عدم تغير مستوى الفساد فى العام المعنى مقارنة بالعام السابق له.

يقصد بالرمز (غ) بيان غير متاح

عمود الانحراف المعيارى يعكس مدى انحراف مؤشر الفساد عن متوسطه خلال فترة الدراسة لكل دولة على حده.

تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

جدول رقم (4): انتقال الدول* فيما بين المجموعات الثلاث خلال السنوات 2003– 2012

	2003–2004	2004–2005	2005–2006	2006–2007	2007–2008	2008–2009	2009–2010	2010–2011	2011–2012
تحسن معدل الفساد									
من 3 إلى 2			لبنان[2]	المغرب[1]					جيبوتى[1]
من 2إلى 1						قطر[1]		الإمارات[1]	
تدهور معدل الفساد									
من مجموعة 1 إلى مجموعة 2									
من مجموعة 2 إلى مجموعة 3			سوريا[1]	لبنان[2]					

*الرقم بأعلى كل دولة يوضح عدد مرات انتقال الدولة من مجموعة لأخرى خلال سنوات الدراسة

– تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1) بالملحق

جدول رقم (5): متوسطات الفساد، والحرية الاقتصادية والسياسية فى الدول العربية×

مؤشر الفساد			مؤشر الحرية الاقتصادية			مؤشر الحرية السياسية		
0–3.33 (مجموعة 1)	3.34–6.66 (مجموعة 2)	6.67–10 (مجموعة 3)	0–3.33 (مجموعة 1)	3.34–6.66 (مجموعة 2)	6.67–10 (مجموعة 3)	0–3.33 (مجموعة 1)	3.34–6.66 (مجموعة 2)	6.67–10 (مجموعة 3)
	قطر (3.61)	مصر (6.91)		ليبيا (3.66)	عمان (6.67)	السودان (صفر)	المغرب (3.43)	
	الإمارات (3.83)	جيبوتى (6.92)		جزر القمر (4.44)	البحرين (7.42)	ليبيا (0.07)	الكويت (3.86)	
	عمان (4.54)	الجزائر (7.06)		سوريا (4.78)		الصومال (0.29)	جزر القمر (4.43)	
	البحرين (4.6)	لبنان (7.11)		جيبوتى (5.35)		سوريا (0.36)		
	الأردن (5.03)	سوريا (7.21)		اليمن (5.36)		السعودية (0.43)		
	الكويت (5.44)	موريتانيا (7.31)		الجزائر (5.53)		العراق (1.57)		
	تونس (5.56)	جزر القمر (7.55)		موريتانيا (5.56)		الإمارات (1.86)		
	السعودية (6.07)	اليمن (7.62)		المغرب (5.67) مصر (5،67)		مصر (2) قطر(2)		

يتبع ...

مؤشر الفساد			مؤشر الحرية الاقتصادية			مؤشر الحرية السياسية		
0–3.33 (مجموعة 1)	3.34–6.66 (مجموعة 2)	6.67–10 (مجموعة 3)	0–3.33 (مجموعة 1)	3.34–6.66 (مجموعة 2)	6.67–10 (مجموعة 3)	0–3.33 (مجموعة 1)	3.34–6.66 (مجموعة 2)	6.67–10 (مجموعة 3)
	المغرب (6.63)	ليبيا (7.63)		تونس (5.84)		تونس (2.14) عمان (2.14) الجزائر (2.14)		
		السودان (8.2)		لبنان (5.87)		اليمن (2.5)		
		العراق (8.23)		السعودية (6.25)		البحرين (2.57)		
		الصومال (8.79)		الكويت (6.57)		موريتانيا (2.66)		
				قطر (6.6)		جيبوتى (2.79)		
				الأردن (6.61)		الأردن (2.86)		
				الإمارات (6.62)		لبنان (3.29)		

*ملحوظة : – غير متوفر بيانات عن الحرية الاقتصادية لكل من دولة العراق والصومال، والسودان
– المجموعة الأولى تعبر عن مستوى منخفض من الفساد والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (تتراوح بين صفر و3.33)
والمجموعة الثانية تعبر عن مستوى متوسط من الفساد والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (تتراوح بين 3.33 و 6.66)
والمجموعة الثالثة تعبر عن مستوى مرتفع من الفساد والحرية الاقتصادية والحرية السياسية. (تتراوح بين 6.66 و 10)
– مصدر بيان الحرية الاقتصادية الذى تم الاعتماد عليه في الدراسة هو http://www.heritage.org/index/، والذى تتراوح قيمته بين الصفر والمائة حيث تعكس القيمة مائة الحرية الكاملة. ولدواعي القياس والتحليل تم تحويل المؤشر لتتراوح قيمته بين الصفر والعشرة حيث تعكس القيمة عشرة الحرية الكاملة. ثم تم حساب متوسط مؤشر الحرية الاقتصادية لكل دولة على حده وذلك خلال السنوات 2003–2011. والجدير بالذكر أن بيانات الحرية الاقتصادية لكل من العراق والسودان والصومال غير متاحة وذلك لعدم توفر بيانات كافية لمؤسسة Heritage تعتمد عليها فى تكوين مؤشر الحرية الاقتصادية لتلك الدول. http://www.heritage.org/index/country/
– مصدر بيان الحرية السياسية هو http://www.freedomhouse.org/reports . حيث يصدر بيت الحرية freedom house مؤشراً للحقوق السياسية وآخر للحقوق المدنية، وتتراوح قيمة كل مؤشر بين واحد وسبعة. ومؤشر الحرية السياسية هو متوسط المؤشرين. وتتراوح قيمة مؤشر الحرية السياسية بين واحد وسبعة، حيث يمثل الرقم واحد أعلى درجات الحرية السياسية، ويمثل الرقم سبعة أقل درجات الحرية. وقد صنف بيت الحرية الدول وفقا لثلاث مستويات، حيث الدول التي يتراوح مؤشر الحرية الخاص بها بين 2.5–1 تعتبر دولة تتميز بحرية Free، في حين تتمتع الدولة بحرية جزئية Partly Free إذا تراوح المؤشر بين 5–3، أما إذا تراوح المؤشر بين 7–5.5 فتكون الدولة غير متمتعة بالحرية Not Free. http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world-2013/methodology
ولدواعي القياس والتحليل تم إعادة ترتيب المؤشر حيث تعكس القيمة صفر عدم وجود حرية سياسية، كما تم إعادة تقدير المؤشر من خلال إعطاء أوزان نسبية للمؤشر حتى تتراوح قيمته بين الصفر والعشرة، حيث تمثل القيمة صفر عدم وجود حرية سياسية. ثم تم حساب متوسط مؤشر الحرية السياسية لكل دولة على حده وذلك خلال الأعوام من 2003 وحتى 2011 .

جدول رقم (6): ملخص احصائى

	CT	PF	EF	PCGDP	PCGDPG	INF	SET
Mean	6.407614	2.065306	5.849540	9381.854	1.690620	6.128292	22.66318
Median	6.800000	2.142857	5.855000	2766.498	1.738937	4.391658	22.28753
Maximum	10.00000	5.000000	7.770000	57558.72	42.57845	53.23096	57.65213
Minimum	2.300000	0.000000	3.150000	603.1115	−42.93093	−10.06749	1.211280
Std. Dev.	1.530504	1.315932	0.900922	14052.59	6.020362	7.047580	14.40168
No. of. Observations	197	210	174	188	188	180	116

حيث CT تمثل مؤشر مدركات الفساد والمصدر هو http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi
EF تمثل مؤشر الحرية الاقتصادية والمصدر هو http://www.heritage.org/index/country/
PF تمثل مؤشر الحرية السياسية وهو متوسط لكل من الحقوق السياسية والمدنية والمصدر هو http://www.freedomhouse.org/reports
PCGDP نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالدولار، وبالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2005). ومصدر البيان هو http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators
PCGDPG معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالدولار، وبالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2005).
INF معدل التضخم وذلك وفقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين. ومصدر البيان هو http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators
SET نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى إلى اجمالى عدد السكان فى الفئة العمرية التى تلتحق بهذه المرحلة التعليمية. ومصدر البيان هو http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators